قراءة تحليلية لموازنات العراق للفترة (2007-2011)

مقدمة:

يتفق اغلب الباحثين والمهتمين في المجال المالي والاقتصادي على ان الموازنة عبارة عن خطة لسنة قادمة، وهذه الخطة بطبيعة الحال تعكس وجهة نظر المخطط وفلسفته في مجال ادارة البلد، وفي هذا المجال تتبارى الاحزاب والقوى المختلفة في طرح وجهات نظرها من خلال برامجها الانتخابية، ومن خلال هذه البرامج تختار الناس البرنامج الافضل والذي يُحقق طموحها واحلامها.

الموازنة بطبيعة الحال عبارة عن خطة مفصّلة بحيث يُعرض ويُذكر فيها كل المصروفات والنفقات سواء التشغيلية او الاستثمارية، بل واغلب تفاصيل المصروفات والايرادات، واين تُصرف المصاريف، ومن اين تاتي الايرادات، وبناء على ذلك يقوم البرلمان بمناقشة هذه المصاريف وتلك الايرادات، وبعد اخذ ورد وبعد المناقشات الطويلة، يُقدّم البرلمان وجهة نظره من خلال الموافقة على بعض الفقرات او المناقلة بين مفردات المصروفات المختلفة، او المناقلة بين المؤسسات والوزارات، وغيرها من تفاصيل، واخيرا بعد اجراء التعديلات بين البرلمان والحكومة، يتم التوصل الى صيغة مُرضية ومن ثم يُصوّت البرلمان على قانون الموازنة، وبعد ذلك تصبح الموازنة قابلة للتنفيذ [1].

كل هذه الاجراءات المطوّلة التي تحضى بها الموازنة هو بسبب الفوائد والتحسينات الكثيرة التي سوف تحصل عند تنفيذ هذه الموازنة، باعتبار ان الموازنة تمثل خطة التنمية السنوية التي عن طريقها تُقدّم الخدمات والمشاريع المختلفة للوصول الى اهداف مُحددة متفق عليها سلفا بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وبالتالي فان اهمية الموازنة متأتي من الاثر المهم الذي تتركه على حياة الناس والشعوب وعلى مستقبلهم ومستقبل بلدانهم.

بالرغم من الاهمية الكبيرة التي تحضى بها عملية وضع الموازنة، فأن عملية تنفيذ الخطة – الموازنة - هو الاخر لايقلُّ اهمية عن عملية وضع الخطة، باعتبار ان التخطيط يُمثل الجانب النظري من الخطة – الموازنة - بينما عملية التنفيذ تُمثل الجانب العملي من الخطة، وبالتالي فان عملية التنفيذ ينبغي ان تحضى هي الاخرى باهمية كبيرة، وبالتالي ايضا ينبغي متابعة عملية التنفيذ عن طريق المراقبة والمتابعة المستمرة وحل اي مشكلة او مُعوّق يعترض عملية التنفيذ، ولعل مايُؤخذ على الحكومات المحلية في العراق انها لم تستطع ان تُنفذ الخطط الموضوعة من قبل مجالسها المحلية – وهذا الامر ينطبق ايضا على الوازرات - ولذلك فاحيانا اكثر من 50% من الخطط لم تُنفذ وهذا الامر أدى الى حدوث نقص كبير في الخدمات والمشاريع المُقامة، وفوق هذا وذاك فان مجلس النواب هو الاخر لايقوم بدوره الرقابي – دور مجلس النواب هو الرقابة على تنفيذ الخطة (الموازنة) ومدى مطابقتها لما خُطط له - بنفس النفس الذي يمارسه عند مناقشة الموازنة والمصادقة عليها.

القسم المُنفذ من الموازنة الموضوعة خلال السنوات الماضية كان يعتوره الكثير من الفساد او التنفيذ غير الجيد، فبالرغم من ان مقدار الموازنات التي رُصدت خلال السنوات القليلة الماضية كان كبيرا، الا انه لم يتمخض عن تلك الموازنات شيء يتناسب مع تلك الارقام الفلكية التي وردت في تلك الموازنات – هذا ماسيتضح لاحقا - وكل هذا مردّه الى التجربة الجديدة لنسبة كبيرة من المتصدين، وهؤلاء المتصدون الجدد اما انهم وقعوا في شباك الفساد ودوائره المتعددة في العراق، او عدم الخبرة، وعدم التخصص، والبعض الاخر اخذته العزة في الاثم وتصوّر ان الامر بسيط وهو لايعدو اكثر من عملية الجلوس خلف المكتب ومقابلة الناس والحديث مع الاعلام. البعض الاخر من المتصدين لم ياخذ بالنصائح التي قُدمت له من قبل الكثير من الناصحين، ووضع له مستشارين غير متخصصين، والبعض من هؤلاء المستشارين ساهم في نفخ المسؤولين او تظليلهم وفي نهاية المطاف سقط الجميع في المستنقع، مستنقع الفساد الاداري والمالي وعدم تلبية حاجة الناس وخدمتهم ووو....

[1].جرت العادة في الدول الديمقراطية على ان الحكومة ممثلة في وزارة المالية هي التي تضع الموازنة طبقا لوجهة نظر الحزب الحاكم او الائتلاف الحاكم، الا ان ما يجري في العراق مختلف تماما بحيث ان التصديق على قانون الموازنة غالبا ما يتاخر في البرلمان، بل ويخضع للمساومات السياسية، وهذا الامر يعتبر من المحرمات في الدول الغربية باعتبار ان مصالح الشعوب لاتخضع للمساومات السياسية، هذا من جهة ومن جهة اخرى فان وضع الموازنات عادة ما يحتاج الى خبرة فنية وهذا ما لايمكن توفره عند نسبة كبيرة من اعضاء البرلمان، او عند احزابنا التي تفتقر الى المختصين والمخططين ومراكز البحوث والدراسات.

ليس الباحث هنا في معرض مناقشة اخفاق الحكومات المحلية والحكومة المركزية، او بصدد تبيان المفاهيم المتعددة للموازنة، او طرق وضع الموازنات، بقدر مايريد ان يقوم بتحليل مالي للموازنات العراقية للفترة (2007-2011) لكي يتبيّن لنا كم انّ هناك هدر كبير في الاموال والجهود، ولو ان موازنات العراق هذه نُفذّت او صُرفت في بلد اخر غير العراق، لحدث تحسن لاباس به لتلك البلدان في اسوأ التقادير.

الباحث يعتقد ان العراق لم يُحدد حتى اللحظة استراتيجية محددة لادارة ازمته الاقتصادية والاجتماعية والمتمثلة في تخلّف البنى التحتية التي يمتلكها البلد، وفي نسبة الفقر المرتفعة بين ابناء شعبه وفي نسبة البطالة المرتفعة. حتى اللحظة لم تُعالج مشكلة المصانع المتوقفة والتي اذا مااشتغلت – سواء بدعم من الدولة او ببيعها لمستثمر - فانها ستمتص نسبة لاباس بها من البطالة مضافا الى ان المنتجات التي ستنتجها هذه المعامل والمصانع سيساهم في توفير عملة صعبة للبلد لان الكثير من المنتجات المستوردة سيُستغنى عنها سيما وان بعض المنتجات العراقية ذات جودة لاباس بها، وان البضائع البديلة المستوردة رديئة، بل وان نسبة عالية من التجار العراقيين يساهمون في الحاق ابلغ الخسائر بالمستهلك العراقي عن طريق استيراد بضائع رديئة جدا، بل ولاتلبي طموح المستهلك، ولهذا فان استيراد مثل هذه البضائع الرديئة يمثل خسارة للبلد وهدر لعملته الصعبة، وفوق هذا وذاك تمثل هذه البضائع عبارة عن " ازبال " يشتريها التاجر العراقي، وهذا مالانراه في اي بلد اخر ان يستورد التجار" ازبال " مقابل ثمن، ومن ثم ستتحمل الدولة والمجتمع كلفة اخرى للتخلص من هذه المخلفات. هذا الامر يحتم على الحكومة من الاسراع في التشديد على وزارة التخطيط للمباشرة باقامة مختبرات ودوائر مختصة في مجال فحص البضائع، اي في مجال التقييس والسيطرة النوعية وتوزيع هذه المختبرات والافراد المختصين على كافة منافذ الحدود العراقية، واصدار التعليمات بمنع ادخال اي سلعة لاتحضى بالمواصفات العالمية المقبولة.

نحن – كدولة عراقية - بحاجة الى اعادة نظر كاملة بجهازنا الاداري المترهل وغير المنتج، ولسنا مجانبين الحقيقة اذا قلنا ان جهازنا الاداري يُمثل عبئا ثقيلا على الدولة العراقية وهو يستنزف اموالا كبيرة جدا بحيث ان اكثر من 60% من موازنة العراق يستنزفها هذا الجهاز العقيم. هناك بطالة مقنعة واضحة وينبغي المباشرة بترشيق الدوائر التي تعاني من هذه الظاهرة.

هناك توزيع سيء للثروة بين ابناء المجتمع العراقي وهو الاخر بحاجة الى اعادة نظر كاملة، فهناك الكثير من الاشخاص الذين يستلمون اكثر من راتب واكثر من اعانة من مؤسسات الدولة المختلفة، في حين ان البعض الاخر لم يحصل على شيء ويعيش في ظروف صعبة جدا، والسبب في ذلك يعود الى ان الوثائق العراقية وثائق سهلة التزوير، هذا من جهة ومن جهة اخرى لاتوجد قاعدة بيانات في وزارات الدولة، ولايوجد هناك ربط بين هذه الوزارات، وبالتالي يمكن تشبيه الدولة العراقية عبارة عن جزر متباعدة وتعمل كل جزيرة لوحدها، ولعل هذا الامر هو احد مشاكل العراق الكبيرة، وحل هذه المعضلة سيساهم في تقليل الارهاب والفساد والروتين الممل واختصار زمن انجاز المعاملات وحل الكثير من المشاكل، بل وسيساهم حل هذه المشكلة في المباشرة في التخطيط العلمي والسليم للبلد، ولاندري لم هذا التاخير في هذا الملف – ملف اعداد قاعدة بيانات للعراقيين واصدار وثائق الكترونية - حتى اللحظة بالرغم من المطالبات الكثيرة من قبل الكثير من الباحثين والمختصين، والباحث ممن كتب عن هذا الموضوع اكثر من مرة ومنذ عام 2006.

ان التاخير في انشاء قاعدة بيانات ووثائق تعتمد المعلوماتية في العراق يثير اكثر من علامة استفهام وتساؤل، ولايخلو هذا الملف من تعمد او فساد او تقصير واضح.

الباحث في هذا البحث سيحاول القيام بالتحليل المالي بين موازنات العراق للفترة (2007-2011) وسيحاول ان يستقريء ويستنطق هذه الموازنات من خلال المقارنة بين مفردات هذه الموازنات المختلفة من اجل تسليط الضوء على الكثير من الجوانب التي يغفل عنها البعض.

اهمية البحث:

تاتي اهمية البحث من حيث ان كل عملية بحاجة الى متابعة وتدقيق وتحليل من اجل تقييم الاعمال، وبالتالي معرفة النقاط الايجابية والسلبية، وبعد ذلك الاستزادة من النواحي الايجابية اذا ماكانت هناك ايجابيات، اما اذا كانت هناك سلبيات فينبغي اولا تحديد الاسباب التي ادت الى حصول هذه السلبيات، ومن ثم تصحيح الاخطاء في المستقبل من اجل تفادي الهدر الحاصل وتقليله الى اقل قدر ممكن.

ان كل عملية تحتاج الى عملية تقييم ومتابعة ورقابة، لذا فان عملية تقييم ومتابعة الموازنة – الخطة – من ناحية التنفيذ او ما تمّ انجازه فعليا ومقارنته بالمخطط، تحضى باهمية كبيرة لدى جميع المؤسسات والدول وذلك من اجل تقليل الهدر والخسائر الحاصلة وايضا من اجل ادارة موارد البلد –المادية والبشرية- بافضل صورة ممكنة، ولهذه الاسباب فان البحث يحضى باهمية كبيرة.

مشكلة الدراسة:

هناك نقص كبير في الخدمات المُقدّمة للناس في العراق، بل وهناك مشاريع متلكئة وغير جيدة بالرغم من ان الموازنات العراقية التي خُصصت كبيرة جدا مقارنة مع دول كثيرة. الباحث يعتقد ان هناك قصورا وتقصيرا واضحا من قبل القائمين على الدولة العراقية، فمن جهة هناك سوء في التوزيع، ومن جهة اخرى هناك فسادا واضحا وقد اشارت له المنضمات الدولية المختصة، والعراق يحتل بل ويقع ترتيبه في ذيل القائمة حسب التصنيف الدولي.

وفوق كل هذا فان الاجراءات المُتخذة في مجال مكافحة الفساد غير جدّية وغير فعالة، ومع ذلك فان بعض المسؤولين يُصرّح على ان الفساد في العراق مبالغ فيه كثيرا.

المشكلة الاخرى هو وجود الكثير من مؤسسات الرقابة والمتابعة ومكافحة الفساد في العراق، الا ان النتائج المتمخضة – المخرجات - عن تلك المؤسسات قليلة جدا مقارنة بعدد هذه الدوائر او المصاريف والتكاليف التي تصرف على هذه الدوائر.

هناك مشكلة اخرى مهمة جدا، الا وهي عدم وجود استراتيجية واضحة لدى الحكومة والبرلمان فيما يخص معالجة مشاكل البلد المزمنة والمتمثلة بوجود نسبة بطالة عالية، مضافا الى ذلك فان نسبة اللذين هم تحت خط الفقر يمثلون نسبة كبيرة، ومالوحظ على الموازنة ان الجانب التشغيلي – المصروفات التشغيلية – كبيرة جدا بحيث ان هذه المصروفات تستنزف نسبة كبيرة من الموازنة، ويمكن القول بان الدولة العراقية عبارة عن شركة خدمات ذات عدد مستخدمين كبير جدا، بل يمكن تصنيف هذه الشركة على انها الاكبر في المنطقة.

يمكن تسجيل مشكلة اخرى وهي ان موازنة الدفاع والداخلية بدأت تكبر وتكبر وهي تستنزف مبالغ كبيرة من الموازنة بسبب ازدياد اعداد منتسبي هذه الوزارات الامنية وبسبب عقود الاسلحة التي يشوبها الكثير من الشكوك، ويكفي مثلا هنا هو اجهزة فحص الاسلحة والمتفجرات، ولحد هذه اللحظة لم نسمع نتائج لجنة التحقيق التي شُكلت قبل عدة اشهر ويبدو قد سُوّف التحقيق هو الاخر.

هدف الدراسة:

الدراسة تهدف الى اجراء تحليل مالي لموازنات العراق للفترة (2007-2011) وقراءة لبعض المفردات التي تحتوي عليها هذه الموازنات، ومحاولة استنطاق هذه المفردات والارقام وربما اجراء مقارنة لهذه الموازنات مع بعض دول الجوار.

ايضا الدراسة تحاول بيان كم صُرف من اموال خلال هذه الفترة، وتبيان ومناقشة النتائج المترتبة على هذه الاموال المصروفة.

بصورة عامة الدراسة تريد ان تُظهر للناس وللشعب العراقي كم رُصدت من اموال وهل هناك هدر او تجاوز على حقوقه وثروته، واذا ما كانت هناك شكوك في هذا المجال فينبغي على الدولة المبادرة فورا الى تصحيح هذا الواقع المرير من خلال كافة السبل المتاحة.

المبحث الاول: مفهوم التلحليل المالي مع بيانات موازنات الاعوام (2007-2011):

1- مفهوم التحليل المالي:

لسنا هنا بصدد التعمق في تبيان مفهوم التحليل المالي، بقدر مانريد ان نبين مفهوما مُبسطا للتحليل المالي دون الغوص في تاريخ التحليل المالي والمفاهيم المتعددة التي طرأت عليه.

التحليل المالي هو ((عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع، تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى، لكي يتم استخدام هذه المؤشرات من ذلك في تقييم أداء المشروع بقصد اتخاذ القرار المناسب)) [2] .

البعض الاخر من المختصين يرى أن التحليل المالي [3] ((هو حساب النسب التحليلية من القوائم المالية وتفسير هذه النسب لمعرفة اتجاهاتها كأساس للقرارات الإدارية.))

مختصون آخرون [4] يرون أن التحليل المالي ((عبارة عن عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما للحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ قرارات وتقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر وكذلك في تشخيص أية مشكلة موجودة – مالية أو تشغيلية – وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل)).

هؤلاء المختصون واخرون [5] يرون أن التحليل المالي هو عملية معالجة للبيانات وهو إقرار بان التحليل المالي هو في حقيقته نظام معلومات وان لم يصرَحوا عن ذلك، وبالتالي نصل الى نتيجة مهمة وهي ان التحليل المالي عبارة عن نظام معلومات يتم من خلاله تحليل اداء المنظمات والمؤسسات بل والدول، باعتبار ان اية دولة هي في الحقيقة عبارة عن مجموعة من المؤسسات او هي – الدولة – عبارة عن مؤسسة كبيرة، وبالتالي فان اية مؤسسة بحاجة الى دراسة واقعها وتحليل عملياتها والوقوف على اداءها، ومن ثم اجراء تقييم شامل لهذه المؤسسة. بناء على ذلك فان باستطاعة الباحث ان يستفيد من ادوات التحليل المالي المختلفة لتقييم اداء مؤسسات الدولة، لذا فان الباحث سيستفيد من ادوات التحليل المالي لتحليل مؤسسات الدولة، وهذا ماسيتم فعلا في هذا البحث المقتضب.

يود الباحث ان ينوّه الى ان ادوات التحليل المالي مختلفة ومتعددة، وهي متمثلة بتحليل قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التدفق النقدي وادوات قياس الفشل المالي وغيرها من ادوات، الا ان ادوات تحليل الموازنات مختلفة عن ماتم التطرق له بالنسبة الى ادوات التحليل المالي، فادوات تحليل الموازنات تعتمد على المحلل المالي ومدى خبرته ورؤيته لاستخدام الادوات المناسبة كاستخدام الارقام القياسية والمقارنة بين مفردات الموازنة الواحدة او عن طريق المقارنة مع موازنات دول اقليمية او استخدام بعض المعدلات والنسب المئوية وسواها من اساليب.

الباحث سيحاول قراءة الموازنات العراقية للفترة (2007-2011) وسيحاول قراءة اغلب مفردات هذه الموازنات، فمثلا سيحاول معرفة موازنات الدفاع والامن ومدى زيادتها او كم تم صرف اموال على قطاعات الصحة والتربية والتعليم والزراعة والكهرباء وسواها.

الباحث يُريد ان يوضح للقاريء الكريم بان هناك فرقا جوهريا بين مفردتي الموازنة والميزانية، فالموازنة ارقامها ارقام مستقبلية بينما ارقام الميزانية ارقام تاريخية اي ان ارقام الميزانية ارقام تعبّر عن فترة تاريخية ماضية، ولهذا يُكتب أعلى الميزانية عبارة " الميزانية

---

[2]. الحيالي، وليد (2004). الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، عمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ص21.

[3]. جولدبرج، مايكل وجريس، لورنا وهلمس، بريجيت، وآخرون (2002). التحليل المالي، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء CGAP ، ترجمة شبكة التمويل الأصغر في البلدان العربية- سنابل وبتمويل من مؤسسة روكديل، ص4. وتوجد نسخة من الكتاب على شبكة الانترنيت وعلى العنوان التالي: www.cgap.org

[4]. عقل، مفلح محمد (2006). مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، عمان، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ط1، ص232.

[5]. النعيمي، عدنان تايه والساقي، سعدون مهدي وآخرين (2007). الإدارة المالية، عمان، دار المسيرة، ط1، ص99. انظر ايضا الجمعية السعودية للمحاسبة، (2005). المعلومات المحاسبية ودورها في أسواق الأسهم، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ص6.

العمومية س كما هي عليه في 31-12-2011" وهنا التاريخ مجرد مثال، فالميزانية هنا كما هي عليه في ذلك اليوم باعتبار ان العملة بصورة عامة تتعرض للصعود والهبوط، فظاهرة التضخم اصبحت ظاهرة عالمية تعاني منها اغلب الدول، لذا فان وجود وحدة نقدية ثابتة يُعدُّ امرا مستحيلا، ولهذا السبب فان الميزانية تعبر عن هذه المؤسسة او تلك في تلك الفترة وذلك اليوم والتاريخ.

الفرق الاخر بين الموازنة والميزانية هو ان ارقام الميزانية ارقام حقيقية وواقعية بينما ارقام الموازنة ارقام تخطيطية تخمينية يعتمد امر تحققها على الادارة التنفيذية ومدى امكانيتها على تطبيق تلك الارقام، خاصة فيما يخص امر الموازنة الاستثمارية، فالكثير من المشاريع الاستثمارية ربما تتعرض للتلكؤ، لذا فالباحث كان يتمنى ان يعتمد على الحسابات الختامية - في بحثه هذا - باعتبارها تمثل ارقام واقعية، لكنّ هذا لايمنع الباحث من القيام بتحليل مالي اعتمادا على ارقام الموازنة باعتبار ان نسبة كبيرة من موازنة العراق تمثل مصاريف تشغيلية والمصاريف التشغيلية في الواقع وُضعت عن حاجة فعلية وواقعية، لان المصاريف التشغيلية تمثل رواتب واجور وغيرها من المصروفات الاخرى التي يُحتاج لها بالفعل، وبالتالي فان نسبة كبيرة من الموازنة سيتم صرفها بالفعل.

2-الموازنات العراقية للفترة (2007-2011):

في الجداول التالية (1-5) سيُدرج الباحث الموازنات العراقية التي اعدت للفترة من 2007 حتى عام 2011 وحسب ماهو موجود في موقع وزارة المالية العراقية [6] والجداول هي التالي:

جدول رقم (1) موازنة عام 2007 والمبالغ بملايين الدنانير العراقية

		2007		
ت	الوزارة	مجموع النفقات التشغيلية	المشاريع واعادة الاعمار	اجمالي الموازنة
1	مجلس النواب (اجمالي)	183182.537	1273.140	184455.677
	ا- مجلس النواب	112098.928		112098.928
	ب- الهيئة الوطنية للمسائلة والعدالة	9897.741		9897.741
	ج - هيئة دعاوي حل نزاعات الملكية العقارية	16178.751		16178.751
	د - مكتب المفتش العام لهيئة نزاعات الملكية العقارية	0.000		0.000
	هـ- ديوان الرقابة المالية	25890.123	1108.035	26998.158
	و- هيئة النزاهة العامة	19116.994	165.105	19282.099
2	رئاسة الجمهورية	100978.483		100978.483
3	مجلس الوزراء (اجمالي)	610048.187	16209.642	626257.829
	أ- امانة مجلس الوزراء	74006.357		74006.357
	ب- رئاسة مجلس الوزراء	347607.327		347607.327
	ج- مجلس الامن الوطني	33868.774		33868.774
	د - الهيئة العراقية للسيطرة على المصادر المشعة	1275.970		1275.970
	هـ- ديوان الوقف الشيعي	59043.949	5223.585	64267.534
	و- مكتب المفتش العام للوقف الشيعي	318.225		318.225
	ز- ديوان الوقف السني	65428.878	8838.379	74267.257
	ح-مكتب المفتش العام للوقف السني	1034.208		1034.208
	ط- ديوان المسيحيين والطوائف الاخرى	2849.148	2147.678	4996.826
	ي- مكتب المفتش العام للطوائف الاخرى	124.781		124.781
	ك- مكتب القائد العام للقوات المسلحة	24060.904		24060.904
	ل- جهاز المخابرات الوطني العراقي	0.000		0.000
	م- مديرية نزع السلاح ودمج المليشيات	4.200		4.200
	ن- الهيئة الوطنية للأستثمار	425.466		425.466

[5] معلومات الجداول (1-5) مُقتبسة من موقع وزارة المالية العراقية التالي:
http://mof.gov.iq/PageViewer.aspx?id=33

	ج- كلية الامام الاعظم	0.000		0.000
4	الخارجية	165947.638	4020.989	169968.627
5	الماليـــــة (اجمالي)	14834573.034	150258.969	14984832.003
	أ- دوائر وزارة المالية	76473.175	2521.969	78995.144
	ب- النشاط العام للدولة	14758099.859	147737.000	14905836.859
6	الداخلية	3871402.779	11156.378	3882559.157
7	العمل والشؤون الاجتماعية	154978.423	8370.976	163349.399
8	الصحة	1600488.936	34670.842	1635159.778
9	الدفاع	2852257.466	9107.425	2861364.891
10	العدل	157282.981	1410.554	158693.535
				53
ت	الوزارة	مجموع النفقات التشغيلية	المشاريع واعادة الاعمار	اجمالي الموازنة
11	التربية	1925802.357	27619.633	1953421.990
12	الشباب والرياضة	33729.206	25752.931	59482.137
13	التجارة	31395.178	10300.000	41695.178
14	الثقافة	49631.047	3230.509	52861.556
15	النقل	86313.119	44435.580	130748.699
16	البلديات والاشغال العامة	36659.752	345426.489	382086.241
17	الاعمار والاسكان	90113.566	151247	241360.566
18	الزراعة	80632.369	37364.402	117996.771
19	الموارد المائية	110172.629	277614.063	387786.692
20	النفط	81591.194	351527.795	433118.989
21	التخطيط والتعاون الانمائي	18427.226	59067.657	77494.883
22	الصناعة والمعادن	22850.468	16871	39721.468
23	التعليم العالي والبحث العلمي	759119.443	94371	853490.443
24	الكهرباء	97703.118	702185.298	799888.416
25	العلوم والتكنولوجيا	48927.501	8671.532	57599.033
26	الاتصالات	13764.213	99977.000	113741.213
27	البيئة	10857.117	2605.432	13462.549
28	المهجرين والمهاجرين	5483.549	200.816	5684.365
29	حقوق الانسان	7873.050	64.640	7937.690
30	اقليم كردستان	4019324.668	1974908.612	5994233.280
31	الدوائر غير المرتبطة بوزارة (اجمالي)	141512.276	2263244.000	2404756.276
	أ- المجالس المحلية في المحافظات	75007.510		75007.510
	ب- الادارات العامة والمحلية في المحافظات	51329.422	2263244.000	2314573.422
	ج- المفوضية العليا المستقلة للانتخابات	0.000		0.000

	د- المحكمة الجنائية العراقية	15175.344		15175.344
32	مجلس القضاء الاعلى	91958.921	3085.000	95043.921
	المجمـــــــوع العـــــــــام	32294982.431	6736249.304	39031231.735

جدول رقم (2) موازنة عام 2008 والمبالغ بملايين الدنانير العراقية

		2008		
ت	الوزارة	مجموع النفقات التشغيلية	المشاريع واعادة الاعمار	اجمالي الموازنة
1	مجلس النواب (اجمالي)	249153.580	7500.000	256653.580
	ا- مجلس النواب	129514.820		129514.820
	ب- الهيئة الوطنية للمسائلة والعدالة	8928.500		8928.500
	ج - هيئة دعاوي حل نزاعات الملكية العقارية	21193.260		21193.260
	د - مكتب المفتش العام لهيئة نزاعات الملكية العقارية	0.000		748.681
	هـ- ديوان الرقابة المالية	58672.000	4000.000	62672.000
	و- هيئة النزاهة العامة	30845.000	3500.000	34345.000
2	رئاسة الجمهورية	128592.128		128592.128
3	مجلس الوزراء (اجمالي)	1202826.712	630900.000	1833726.712
	أ- امانة مجلس الوزراء	315610.000		315610.000
	ب- رئاسة مجلس الوزراء	283198.800	600000.000	883198.800
	ج- مجلس الامن الوطني	14086.000		14086.000
	د - الهيئة العراقية للسيطرة على المصادر المشعة	1757.750	1000.000	2757.750
	هـ- ديوان الوقف الشيعي	254616.530	10000.000	264616.530
	و- مكتب المفتش العام للوقف الشيعي	1209.708		1209.708
	ز- ديوان الوقف السني	97049.450	12000.000	109049.450
	ح-مكتب المفتش العام للوقف السني	1899.390		1899.390
	ط- ديوان المسيحيين والطوائف الاخرى	4873.000	7900.000	12773.000
	ي- مكتب المفتش العام للطوائف الاخرى	681.084		681.084
	ك- مكتب القائد العام للقوات المسلحة	39000.000		39000.000
	ل- جهاز المخابرات الوطني العراقي	100000.000		100000.000
	م- مديرية نزع السلاح ودمج المليشيات	84592.000		84592.000
	ن- الهيئة الوطنية للأستثمار	4548.658		4548.658
	ج- كلية الامام الاعظم	4253.000		4253.000
4	الخارجية	298551.000	25000.000	323551.000
5	الماليـــــة (اجمالي)	20986060.242	524000.000	21510060.242

أ- دوائر وزارة المالية	180019.198	25000.000	205019.198
ب- النشاط العام للدولة	20806041.044	499000.000	21305041.044
6 الداخلية	4567508.250	145000.000	4712508.250
7 العمل والشؤون الاجتماعية	112092.440	20500.000	132592.440
8 الصحة	2247343.520	100000.000	2347343.520
9 الدفاع	5797499.356	290000.000	6087499.356
10 العدل	226075.829	12000.000	238075.829
			51
ت الوزارة	مجموع النفقات التشغيلية	المشاريع واعادة الاعمار	اجمالي الموازنة
11 التربية	2270351.890	150000.000	2420351.890
12 الشباب والرياضة	54484.100	80000.000	134484.100
13 التجارة	50047.500	28500.000	78547.500
14 الثقافة	70518.475	21750.000	92268.475
15 النقل	145914.362	300000.000	445914.362
16 البلديات والاشغال العامة	51163.400	500000.000	551163.400
17 الاعمار والاسكان	136105.000	300204.995	436309.995
18 الزراعة	84823.960	74473.000	159296.960
19 الموارد المائية	131479.270	450000.000	581479.270
20 النفط	124413.908	2400000.000	2524413.908
21 التخطيط والتعاون الانمائي	162944.400	50000.000	212944.400
22 الصناعة والمعادن	27584.490	400000.000	427584.490
23 التعليم العالي والبحث العلمي	892067.195	200000.000	1092067.195
24 الكهرباء	106874.860	1560000.000	1666874.860
25 العلوم والتكنولوجيا	65191.040	24532.000	89723.040
26 الاتصالات	17329.810	300000.000	317329.810
27 البيئة	13592.730	10000.000	23592.730
28 المهجرين والمهاجرين	20130.350	1000.000	21130.350
29 حقوق الانسان	15764.700	2000.000	17764.700
30 اقليم كردستان	3546917.564	3033867.150	6580784.714
31 الدوائر غير المرتبطة بوزارة (اجمالي)	251054.392	4005000.000	4256054.392
أ- المجالس المحلية في المحافظات	105843.445		105843.445
ب- الادارات العامة والمحلية في المحافظات	61587.257	4000000.000	4061587.257
ج- المفوضية العليا المستقلة للانتخابات	41563.690	5000.000	46563.690
د- المحكمة الجنائية العراقية	42060.000		42060.000
32 مجلس القضاء الاعلى	136289.950	25000.000	161289.950
المجمـــــــوع العـــــــــام	44190746.403	15671227.145	59861973.548

جدول رقم (3) موازنة عام 2009 والمبالغ بملايين الدنانير العراقية

		2009		
ت	الوزارة	مجموع النفقات التشغيلية	المشاريع واعادة الاعمار	اجمالي الموازنة
1	مجلس النواب (اجمالي)			323977.119
	ا- مجلس النواب			180012.852
	ب- الهيئة الوطنية للمسائلة والعدالة			78209.883
	ج - هيئة دعاوي حل نزاعات الملكية العقارية			76926.471
	د - مكتب المفتش العام لهيئة نزاعات الملكية العقارية			1283.412
	هـ- ديوان الرقابة المالية			41298.008
	و- هيئة النزاهة العامة			24456.376
2	رئاسة الجمهورية			98148.084
3	مجلس الوزراء (اجمالي)			994293.241
	أ- امانة مجلس الوزراء			67627.607
	ب- رئاسة مجلس الوزراء			332456.975
	ج- مجلس الامن الوطني			35444.634
	د - الهيئة العراقية للسيطرة على المصادر المشعة			1274.68
	هـ- ديوان الوقف الشيعي			185944.118
	و- مكتب المفتش العام للوقف الشيعي			1261.137
	ز- ديوان الوقف السني			176701.995
	ح-مكتب المفتش العام للوقف السني			2011.606
	ط- ديوان المسيحيين والطوائف الاخرى			12821.041
	ي- مكتب المفتش العام للطوائف الاخرى			474.323
	ك- مكتب القائد العام للقوات المسلحة			17963.481
	ل- جهاز المخابرات الوطني العراقي			122016.282
	م- مديرية نزع السلاح ودمج المليشيات			25877.198
	ن- الهيئة الوطنية للأستثمار			5925.777
	ج- كلية الامام الاعظم			6692.387
4	الخارجية			212729.714
5	الماليـــــة (اجمالي)			8100898.977
	أ- دوائر وزارة المالية			130605.468
	ب- النشاط العام للدولة			7970293.509
6	الداخلية			5811982.269
7	العمل والشؤون الاجتماعية			279624.303
8	الصحة			2910003.519
9	الدفاع			3472559.667
10	العدل			293794.419

ت	الوزارة	مجموع النفقات التشغيلية	المشاريع واعادة الاعمار	اجمالي الموازنة
11	التربية			5613293.69
12	الشباب والرياضة			134364.043
13	التجارة			4282119.384
14	الثقافة			100112.856
15	النقل			241242.419
16	البلديات والاشغال العامة			490742.052
17	الاعمار والاسكان			660264.211
18	الزراعة			246756.405
19	الموارد المائية			711399.196
20	النفط			555467.041
21	التخطيط والتعاون الانمائي			118236.283
22	الصناعة والمعادن			246595.813
23	التعليم العالي والبحث العلمي			1857404.252
24	الكهرباء			2426638.054
25	العلوم والتكنولوجيا			111970.653
26	الاتصالات			37772.004
27	البيئة			28215.667
28	المهجرين والمهاجرين			75202.533
29	حقوق الانسان			12175.776
30	اقليم كردستان			8284821.567
31	الدوائر غير المرتبطة بوزارة (اجمالي)			3624832.359
	أ- المجالس المحلية في المحافظات			170601.654
	ب- الادارات العامة والمحلية في المحافظات			3302541.138
	ج- المفوضية العليا المستقلة للانتخابات			122936.648
	د- المحكمة الجنائية العراقية			18187.826
32	مجلس القضاء الاعلى			209387.87
المجمـــــــوع العـــــــــــام		54148.081	15017.443	69165523.000

جدول رقم (4) موازنة عام 2010 والمبالغ بملايين الدنانير العراقية

ت	الوزارة	2010		
		مجموع النفقات التشغيلية	المشاريع واعادة الاعمار	اجمالي الموازنة
1	مجلس النواب (اجمالي)			513436.114
	ا- مجلس النواب			267385
	ب- الهيئة الوطنية للمسائلة والعدالة			14890.189
	ج - هيئة دعاوي حل نزاعات الملكية العقارية			123108.57
	د - مكتب المفتش العام لهيئة نزاعات الملكية العقارية			1552.02
	هـ- ديوان الرقابة المالية			69383.67
	و- هيئة النزاهة العامة			38668.685
2	رئاسة الجمهورية			119358.741
3	مجلس الوزراء (اجمالي)			1529912.466
	أ- امانة مجلس الوزراء			100778.921
	ب- رئاسة مجلس الوزراء			551048.797
	ج- مجلس الامن الوطني			18126.284
	د - الهيئة العراقية للسيطرة على المصادر المشعة			2360.571
	هـ- ديوان الوقف الشيعي			317832.631
	و- مكتب المفتش العام للوقف الشيعي			1518.632
	ز- ديوان الوقف السني			186149.867
	ح-مكتب المفتش العام للوقف السني			2303.538
	ط- ديوان المسيحيين والطوائف الاخرى			22203.454
	ي- مكتب المفتش العام للطوائف الاخرى			1303.584
	ك- مكتب القائد العام للقوات المسلحة			61991.385
	ل- جهاز المخابرات الوطني العراقي			188722.883
	م- مديرية نزع السلاح ودمج المليشيات			41770.55
	ن- الهيئة الوطنية للأستثمار			37924.123
	ج- كلية الامام الاعظم			8883.403
4	الخارجية			441176.658
5	الماليـــــة (اجمالي)			13974918.06
	أ- دوائر وزارة المالية			358335.224
	ب- النشاط العام للدولة			13616522.84
6	الداخلية			7188385.994
7	العمل والشؤون الاجتماعية			268653.833
8	الصحة			5759416.965
9	الدفاع			5733824.814
10	العدل			542509.636

ت	الوزارة	مجموع النفقات التشغيلية	المشاريع واعادة الاعمار	اجمالي الموازنة
11	التربية			5544444.48
12	الشباب والرياضة			645905.425
13	التجارة			4786419.013
14	الثقافة			202131.926
15	النقل			627174.156
16	البلديات والاشغال العامة			2341180.908
17	الاعمار والاسكان			959913.959
18	الزراعة			761379.815
19	الموارد المائية			1290070.455
20	النفط			4755259.482
21	التخطيط والتعاون الانمائي			294406.694
22	الصناعة والمعادن			664016.652
23	التعليم العالي والبحث العلمي			2548563.914
24	الكهرباء			6890276.157
25	العلوم والتكنولوجيا			142656.369
26	الاتصالات			315606.758
27	البيئة			95113.891
28	المهجرين والمهاجرين			228342.332
29	حقوق الانسان			29685.208
30	اقليم كردستان			10608883.97
31	الدوائر غير المرتبطة بوزارة (اجمالي)			4540773.06
	أ- المجالس المحلية في المحافظات			204776.175
	ب- الادارات العامة والمحلية في المحافظات			3838025.243
	ج- المفوضية العليا المستقلة للانتخابات			444984.791
	د- المحكمة الجنائية العراقية			23933.154
32	مجلس القضاء الاعلى			313569.65
	المجمـــــــوع العـــــــــام	60980694.952	23676772.604	84657467.556

جدول رقم (5) موازنة عام 2011 والمبالغ بملايين الدنانير العراقية

		2011			2012/اجمالي
ت	الوزارة	مجموع النفقات التشغيلية	المشاريع واعادة الاعمار	اجمالي الموازنة	
1	مجلس النواب (اجمالي)			531772.038	
	ا- مجلس النواب			289752.6	
	ب- الهيئة الوطنية للمسائلة والعدالة			16105.368	
	ج - هيئة دعاوي حل نزاعات الملكية العقارية			119906.835	
	د - مكتب المفتش العام لهيئة نزاعات الملكية العقارية			1340.52	
	هـ- ديوان الرقابة المالية			70359.45	
	و- هيئة النزاهة العامة			34307.265	
2	رئاسة الجمهورية			103263.344	
3	مجلس الوزراء (اجمالي)			2782570.437	
	أ- امانة مجلس الوزراء			141553.699	
	ب- رئاسة مجلس الوزراء			424256.444	
	ج- مجلس الامن الوطني			9511.509	
	د - الهيئة العراقية للسيطرة على المصادر المشعة			2795.457	
	هـ- ديوان الوقف الشيعي			530631.958	
	و- مكتب المفتش العام للوقف الشيعي			1430.307	
	ز- ديوان الوقف السني			530631.958	
	ح-مكتب المفتش العام للوقف السني			2882.093	
	ط- ديوان المسيحيين والطوائف الاخرى			25935.829	
	ي- مكتب المفتش العام للطوائف الاخرى			1057.042	
	ك- مكتب القائد العام للقوات المسلحة			6993.188	
	ل- جهاز المخابرات الوطني العراقي			204910.427	
	م- مديرية نزع السلاح ودمج المليشيات			228688.9	
	ن- الهيئة الوطنية للأستثمار			33739.279	
	ج- كلية الامام الاعظم			11174.738	
4	الخارجية			839440.189	
5	الماليـــــة (اجمالي)			15493698.26	
	أ- دوائر وزارة المالية			322898.202	
	ب- النشاط العام للدولة			15170800.06	
6	الداخلية			7386698.962	
7	العمل والشؤون الاجتماعية			1033396.01	
8	الصحة			5722442.839	
9	الدفاع			6839031.138	

ت	الوزارة	مجموع النفقات التشغيلية	المشاريع واعادة الاعمار	اجمالي الموازنة	
10	العدل			461032.144	
11	التربية			7583005.616	
12	الشباب والرياضة			876411.894	
13	التجارة			463143.755	
14	الثقافة			324737.543	
15	النقل			555039.094	
16	البلديات والاشغال العامة			2089769.053	
17	الاعمار والاسكان			1043539.064	
18	الزراعة			1133861.014	
19	الموارد المائية			1595238.402	
20	النفط			9345513.261	
21	التخطيط والتعاون الانمائي			241138.342	
22	الصناعة والمعادن			683243.218	
23	التعليم العالي والبحث العلمي			2574554.994	
24	الكهرباء			4952426.357	
25	العلوم والتكنولوجيا			143693.574	
26	الاتصالات			262923.961	
27	البيئة			68191.871	
28	المهجرين والمهاجرين			228002.716	
29	حقوق الانسان			24507.158	
30	اقليم كردستان			11179467.78	
31	الدوائر غير المرتبطة بوزارة (اجمالي)			5602983.697	
	أ- المجالس المحلية في المحافظات			234155.559	
	ب- الادارات العامة والمحلية في المحافظات			5111100.397	
	ج- المفوضية العليا المستقلة للانتخابات			192951.586	
	د- المحكمة الجنائية العراقية			29489.83	
32	مجلس القضاء الاعلى			325028975	
	المجمـــــــوع العـــــــــام	66596473.827	30066292.873	96662766.700	117122930.2

المبحث الثاني: اجراء التحليل المالي والمقارنات بين الموازنات:

جدول رقم (6) المقارنة بين موازنة سنة معينة والسنة التي تليها، يُذكر ان كل الارقام في الجدول التالي تمثل نسب مئوية

		2007-2008	2008-2009	2009-2010
ت	الوزارة	مقارنة عام 07 مع عام 08	مقارنة عام 08 مع عام 09	مقارنة عام 09 مع عام 10
1	مجلس النواب (اجمالي)	39.141058	26.231288	58.479128
	ا- مجلس النواب	15.536181	38.990157	48.536617
	ب- الهيئة الوطنية للمسائلة والعدالة	-9.792548	775.9577	-80.961244
	ج - هيئة دعاوي حل نزاعات الملكية العقارية	30.994414	262.97611	60.03408
	د - مكتب المفتش العام لهيئة نزاعات الملكية العقارية	100	71.423076	20.929211
	هـ- ديوان الرقابة المالية	132.13436	-34.10453	68.007304
	و- هيئة النزاهة العامة	78.118575	-28.79203	58.112899
2	رئاسة الجمهورية	27.346068	-23.67489	21.610872
3	مجلس الوزراء (اجمالي)	192.80699	-45.77746	53.869342
	أ- امانة مجلس الوزراء	326.46336	-78.57241	49.020386
	ب- رئاسة مجلس الوزراء	154.07945	-62.35763	65.750409
	ج- مجلس الامن الوطني	-58.41007	151.63023	-48.860287
	د - الهيئة العراقية للسيطرة على المصادر المشعة	116.12969	-53.77826	85.189302
	هـ- ديوان الوقف الشيعي	311.74216	-29.73072	70.929113
	و- مكتب المفتش العام للوقف الشيعي	280.14235	4.2513565	20.417687
	ز- ديوان الوقف السني	46.833819	62.03841	5.3467829
	ح-مكتب المفتش العام للوقف السني	83.656479	5.908002	14.512385
	ط- ديوان المسيحيين والطوائف الاخرى	155.62227	0.3761137	73.179807
	ي- مكتب المفتش العام للطوائف الاخرى	445.82348	-30.35764	174.83044
	ك- مكتب القائد العام للقوات المسلحة	62.088673	-53.93979	245.09673
	ل- جهاز المخابرات الوطني العراقي	100	22.016282	54.670246
	م- مديرية نزع السلاح ودمج المليشيات	2013995.2	-69.4094	61.418365
	ن- الهيئة الوطنية للأستثمار	969.10023	30.275281	539.98566
	ج- كلية الامام الاعظم	100	57.356854	32.738932
4	الخارجية	90.359248	-34.25157	107.38836
5	الماليـــــة (اجمالي)	43.545555	-62.33902	72.510707
	أ- دوائر وزارة المالية	159.53393	-36.29598	174.36464
	ب- النشاط العام للدولة	42.930862	-62.58964	70.840921
6	الداخلية	21.376341	23.330973	23.682174
7	العمل والشؤون الاجتماعية	-18.82894	110.89008	-3.9232892
8	الصحة	43.554382	23.970075	97.917869
9	الدفاع	112.7481	-42.95589	65.118108

ت	الوزارة	مقارنة عام 07 مع عام 08	مقارنة عام 08 مع عام 09	مقارنة عام 09 مع عام 10
10	العدل	50.022387	23.403716	84.656209
11	التربية	23.903176	131.92056	-1.2265385
12	الشباب والرياضة	126.09157	-0.089272	380.713
13	التجارة	88.385093	5351.6304	11.77687
14	الثقافة	74.547406	8.5016914	101.90407
15	النقل	241.04688	-45.89938	159.97673
16	البلديات والاشغال العامة	44.251046	-10.96251	377.06955
17	الاعمار والاسكان	80.771036	51.329151	45.383309
18	الزراعة	35.001118	54.903399	208.55524
19	الموارد المائية	49.948227	22.343002	81.342692
20	النفط	482.84535	-77.9962	756.0831
21	التخطيط والتعاون الانمائي	174.78511	-44.47551	148.9986
22	الصناعة والمعادن	976.45692	-42.32817	169.27329
23	التعليم العالي والبحث العلمي	27.953067	70.081499	37.211052
24	الكهرباء	108.38842	45.580098	183.9433
25	العلوم والتكنولوجيا	55.771782	24.795875	27.405142
26	الاتصالات	178.99281	-88.09693	735.55736
27	البيئة	75.247124	19.594752	237.09602
28	المهجرين والمهاجرين	271.72754	255.89819	203.63649
29	حقوق الانسان	123.80189	-31.46084	143.80547
30	اقليم كردستان	9.785262	25.894129	28.052051
31	الدوائر غير المرتبطة بوزارة (اجمالي)	76.984854	-14.83116	25.268498
	أ- المجالس المحلية في المحافظات	41.110463	61.183013	20.031764
	ب- الادارات العامة والمحلية في المحافظات	75.478869	-18.68841	16.214305
	ج- المفوضية العليا المستقلة للانتخابات	100	164.01827	261.96268
	د- المحكمة الجنائية العراقية	177.16011	-56.75743	31.588866
32	مجلس القضاء الاعلى	69.700438	29.820779	49.755404
	المجمـــــــوع العـــــــــام	53.36942	15.541668	22.398362

جدول رقم (7) والارقام تمثل نسب مئوية

		2008-2009	2009-2010	2010-2011	2007-2011	2012-2011
ت	الوزارة	مقارنة عام 08 مع عام 09	مقارنة عام 09 مع عام 10	مقارنة عام 10 مع عام 11	مقارنة عام 11 مع عام 07	مقارنة عام 12 مع عام 11
1	مجلس النواب (اجمالي)	26.2312877	58.47912827	3.5712182	188.2925842	
	ا- مجلس النواب	38.9901573	48.53661671	8.3653159	158.4793674	
	ب- الهيئة الوطنية للمسائلة والعدالة	775.957697	-80.9612437	8.1609374	62.71761405	
	ج - هيئة دعاوي حل نزاعات الملكية العقارية	262.976111	60.03407982	-2.600741	641.1377739	
	د - مكتب المفتش العام لهيئة نزاعات الملكية العقارية	71.423076	20.92921057	-13.6274	179.0508908	
	هـ- ديوان الرقابة المالية	-34.104532	68.00730437	1.406354	160.6083348	
	و- هيئة النزاهة العامة	-28.792034	58.11289866	-11.27895	77.92287551	
2	رئاسة الجمهورية	-23.674889	21.6108722	-13.48489	2.262720663	
3	مجلس الوزراء (اجمالي)	-45.777458	53.86934185	81.877754	344.3170701	
	أ- امانة مجلس الوزراء	-78.572413	49.02038601	40.459629	91.2723511	
	ب- رئاسة مجلس الوزراء	-62.357628	65.75040936	-23.00928	22.05048946	
	ج- مجلس الامن الوطني	151.630229	-48.8602873	-47.52643	-71.9165831	
	د - الهيئة العراقية للسيطرة على المصادر المشعة	-53.778261	85.18930241	18.422915	119.0848531	
	هـ- ديوان الوقف الشيعي	-29.730725	70.92911269	66.953266	725.6609908	
	و- مكتب المفتش العام للوقف الشيعي	4.25135653	20.41768658	-5.81609	349.4640584	
	ز- ديوان الوقف السني	62.0384101	5.34678287	185.05632	614.4897758	
	ح-مكتب المفتش العام للوقف السني	5.90800204	14.51238463	25.11593	178.6763398	
	ط- ديوان المسيحيين والطوائف الاخرى	0.37611368	73.17980654	16.809885	419.0460704	
	ي- مكتب المفتش العام للطوائف الاخرى	-30.357636	174.8304425	-18.91263	747.1177503	
	ك- مكتب القائد العام للقوات المسلحة	-53.939792	245.0967271	-88.7191	-70.93547275	
	ل- جهاز المخابرات الوطني العراقي	22.016282	54.67024557	8.5774145	204.910427	
	م- مديرية نزع السلاح ودمج المليشيات	-69.409403	61.41836531	447.48836	5444873.81	
	ن- الهيئة الوطنية للأستثمار	30.2752812	539.9856593	-11.03478	7829.958916	
	ج- كلية الامام الاعظم	57.356854	32.73893157	25.793437	262.7495415	
4	الخارجية	-34.251567	107.3883567	90.273029	393.8794905	
5	الماليـــــة (اجمالي)	-62.339022	72.51070655	10.867901	3.395875622	
	أ- دوائر وزارة المالية	-36.295981	174.3646415	-9.889349	308.7570269	
	ب- النشاط العام للدولة	-62.589636	70.84092101	11.414641	1.777580162	
6	الداخلية	23.3309728	23.6821735	2.7587969	90.25335258	
7	العمل والشؤون الاجتماعية	110.89008	-3.92328917	284.65709	532.6292085	
8	الصحة	23.9700749	97.91786943	-0.641977	249.9623044	
9	الدفاع	-42.955893	65.11810779	19.275202	139.0128976	
10	العدل	23.4037156	84.65620887	-15.01863	190.5172816	

ت	الوزارة	2008-2009 مقارنة عام 08 مع عام 09	2009-2010 مقارنة عام 09 مع عام 10	2010-2011 مقارنة عام 10 مع عام 11	2007-2011 مقارنة عام 11 مع عام 07	2012-2011 مقارنة عام 12 مع عام 11
11	التربية	131.920561	-1.22653853	36.767635	288.1908597	
12	الشباب والرياضة	-0.0892723	380.7130022	35.687341	1373.403509	
13	التجارة	5351.63039	11.7768699	-90.32379	1010.784933	
14	الثقافة	8.5016914	101.9040651	60.656235	514.3170341	
15	النقل	-45.899383	159.9767315	-11.5016	324.5083112	
16	البلديات والاشغال العامة	-10.962511	377.0695518	-10.73868	446.9364842	
17	الاعمار والاسكان	51.329151	45.38330914	8.7117292	332.3569013	
18	الزراعة	54.9033987	208.5552389	48.921864	860.9254596	
19	الموارد المائية	22.3430022	81.3426923	23.655138	311.370074	
20	النفط	-77.996198	756.0831032	96.530038	2057.724205	
21	التخطيط والتعاون الانمائي	-44.475514	148.9986039	-18.09346	211.1667928	
22	الصناعة والمعادن	-42.328167	169.2732873	2.8954946	1620.085516	
23	التعليم العالي والبحث العلمي	70.0814987	37.211052	1.0198324	201.6501257	
24	الكهرباء	45.580098	183.9432995	-28.12441	519.1396522	
25	العلوم والتكنولوجيا	24.7958752	27.4051416	0.7270653	149.4721986	
26	الاتصالات	-88.096925	735.5573562	-16.69254	131.1598004	
27	البيئة	19.5947523	237.0960219	-28.30503	406.5301601	
28	المهجرين والمهاجرين	255.898189	203.6364905	-0.148731	3911.049889	
29	حقوق الانسان	-31.460841	143.8054708	-17.4432	208.7442064	
30	اقليم كردستان	25.8941285	28.05205137	5.3783585	86.50371545	
31	الدوائر غير المرتبطة بوزارة (اجمالي)	-14.831155	25.26849824	23.392727	132.995907	
	أ- المجالس المحلية في المحافظات	61.1830133	20.03176417	14.347071	212.1761528	
	ب- الادارات العامة والمحلية في المحافظات	-18.688411	16.21430537	33.170057	120.8225649	
	ج- المفوضية العليا المستقلة للانتخابات	164.018268	261.9626842	-56.63861	414.3820775	
	د- المحكمة الجنائية العراقية	-56.757427	31.58886609	23.217483	94.32725874	
32	مجلس القضاء الاعلى	29.8207793	49.75540369	103554.48	341877.6579	
	المجمـــــوع العـــــــام	15.5416684	22.39836248	14.181028	147.6549225	21.16654033

المبحث الثالث: تحليل الموازنات واستنطاق الارقام:

سيحاول الباحث في هذا المبحث اجراء التحليل المالي للموازنات العراقية من (2007-2011) ومن خلال هذا التحليل المالي سيحاول قراءة واستنطاق الارقام والنسب المئوية الواردة في الجداول اعلاه – الجداول من رقم 1 الى رقم 7 – وسيبدأ بقراءة مفردات الموازنة بدأ من فقرة مجلس النواب ونزولا الى ان نصل الى اخر فقرة والتي هي مجلس القضاء الاعلى والمجموع الكلي للموازنة، وينبعي التنويه هنا الى ان الباحث قد لايستطيع تحليل كل الوزارات والمؤسسات، او تحليل كل الارقام والمفردات لأن مثل هذا العمل يحتاج الى جهد كبير ووقت طويل، وبالتالي فان البحث سيكون كبيرا جدا، لذا فالباحث سيختصر قدر الامكان وحسب استطاعته.

سيحاول الباحث استخدام المخططات والجارتات في بحثه هذا، لكي يتم توضيح ورسم صورة في الذهن لهذه الارقام الواردة في الموازنة، او نسب الزيادة في كل فقرة من فقرات الموازنة.

1-فقرة مجلس النواب والدوائر التابعة له:

الشكل التالي شكل رقم (1) سيبين لنا وعن كثب نسبة الزيادة في الاموال المرصودة لمجلس النواب والدوائر التابعة له وكالاتي:

شكل رقم (1)

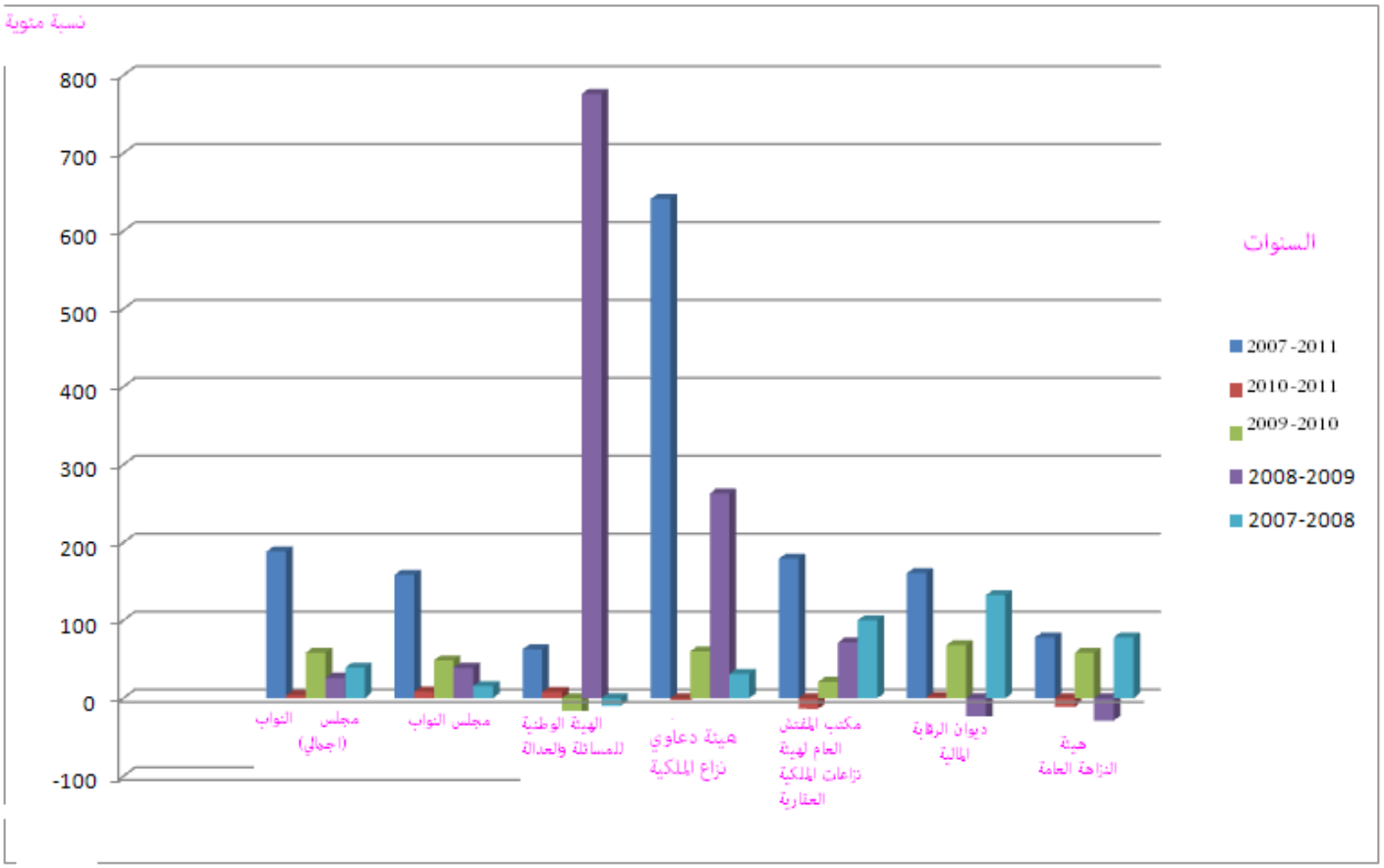

الشكل اعلاه شكل رقم 1 يمثل فقرة مجلس النواب والدوائر التابعة له وللفترة من (2007-2011) وسنلاحظ مثلا – طبقا للجدول رقم 2،1 وشكل رقم 1 - ان ما رُصد لمجلس النواب من اموال هو في صعود مضطرد بحيث ان نسبة الزيادة في عام 2008 نسبة لعام 2007 كانت بحدود (15،45%) وازدادت هذه النسبة في عام 2009 لتصل بحدود 39% مقارنة بعام 2008، ووصلت نسبة الزيادة في عام 2011 مقارنة بعام 2007 الى حوالي 158،48% وهذه الزيادة تعتبر زيادة كبيرة، هذا اذا ماعرفنا ان كل هذه الزيادة حصلت في خمس

سنين، صحيح ان عدد اعضاء البرلمان قد ازداد في الدورة الاخيرة عما هو عليه في الدورات السابقة، لكن زيادة عدد اعضاء البرلمان لم تكن كبيرة جدا بحيث تستدعي هذه الزيادة الكبيرة والتي هي اكثر من 150% عما كانت عليه عام 2007 وايضا لم يكن هناك اي مبرر موضوعي لزيادة النفقات التشغيلية، وبالتالي تحميل الموازنة العامة للدولة بتكاليف اضافية لامبرر لها سيما وان موازنة العراق تعاني اصلا من زيادة تكاليفها التشغيلية قياسا بالتكاليف الاستثمارية والتي تمثل الاخيرة نسبة متدنية من الموازنة، في حين كان الاولى ان تُرصد رؤوس اموال اكبر للمشاريع الاستثمارية سيما وان البنى التحتية العراقية متخلفة وهي بحاجة لكل دينار يُصرف هنا او هناك.

2-فقرة مجلس الوزراء والدوائر التابعة له:

في هذه الفقرة سنحاول تحليل فقرة مجلس الوزراء والمؤسسات او الدوائر التابعة له، وستلاحظون ان الباحث قد قام بتغيير فقرة او فقرتين، وذلك نتيجة حالات الظرورة من حيث اظهار البيانات في الرسم البياني (الجارت) حيث ان وجود نسبة عالية سيؤدي الى عدم ظهور باقي تمثلات الرسم البياني (الجارت) بسبب الفرق الكبير بين النسب، ففي فقرة المليشيات ونزع السلاح مثلا فان نسبة الفرق بين عام 2011 وعام 2007 كان كبيرا جدا وكانت النسبة بالالاف في حين ان باقي نسب الفقرات الاخرى هو بالاحاد اوالعشرات، ولهذا السبب فان الرسم البياني سيكون غير واضح، ولهذا السبب ايضا ولهذه الظرورة حاول الباحث ان يقارن مثلا هذه الفقرة – فقرة المليشيات ونزع السلاح - بين عام 2011 وعام 2008 بدلا من عام 2007 حتى يكون الفرق غير كبير وبالتالي سيكون الرسم البياني اكثر وضوحا.

شكل رقم (2) فقرة مصاريف مجلس الوزراء للفترة 2007-2011

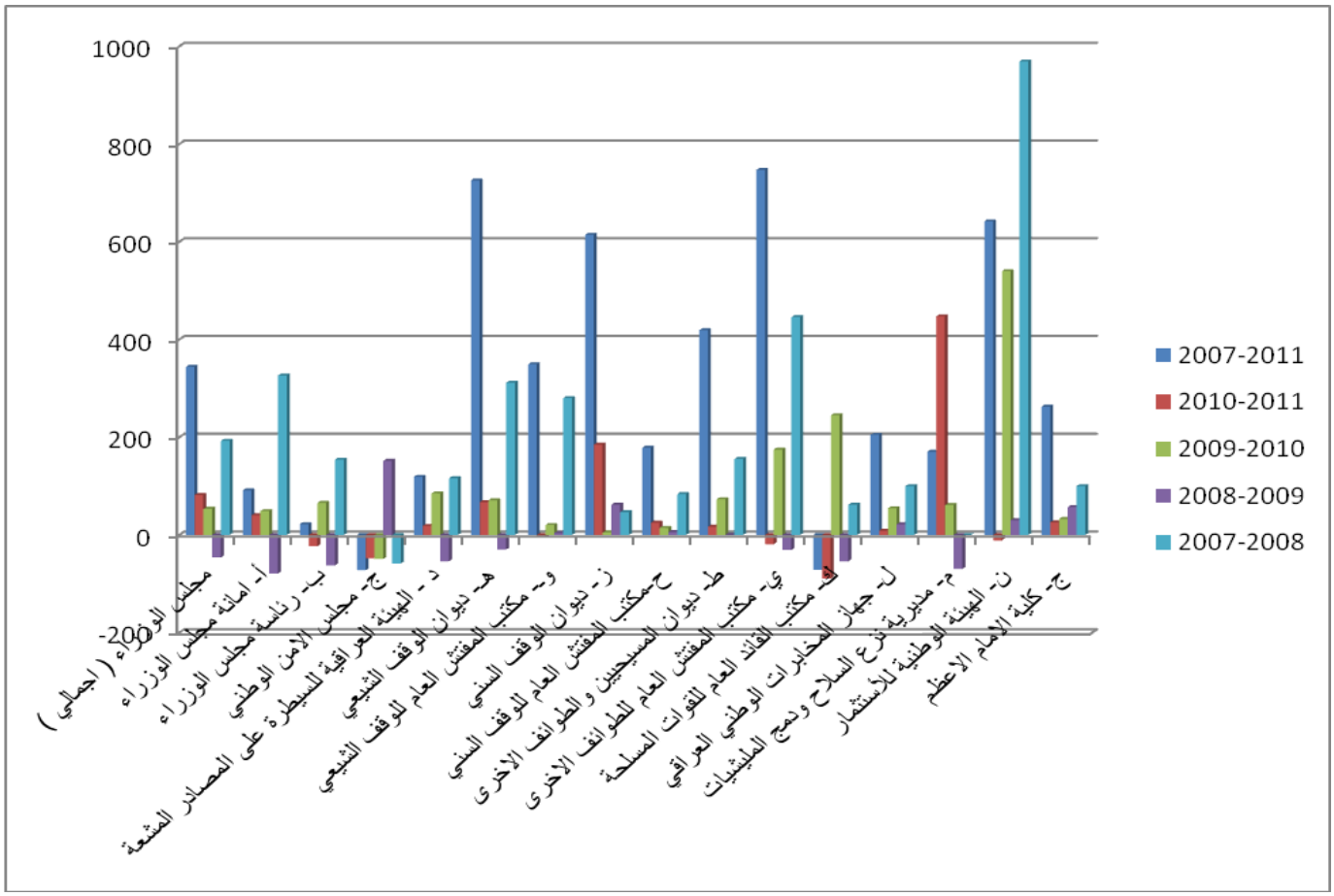

من خلال هذا الرسم البياني يتضح ان الفرق في التخصيصات بين سنة واخرى كان كبيرا، وهذا يؤشر على ان الموازنة العراقية تكبر سنة بعد اخرى، هذا اذا ماعرفنا ان الايرادات العراقية هي الاخرى اخذة بالصعود، حيث ان العجز في الموازنة قليل، وان ما يُقال من ان هناك عجزا كبيرا في الموازنة هو غير صحيح لأن هناك اموال مدوّرة من الاعوام الماضية والمتمثلة بوجود قصور من بعض الدوائر والوزارات والادارات المحلية من حيث عدم تنفيذ كافة مشاريع الاعوام الفائته، وبالتالي فان مايُقال من ان هناك عجزا كبيرا في موازنة عام 2012 هو غير صحيح لأن هناك اموال مدوّرة من عام 2011، وهذه الاموال المدوّرة هي التي تُخفض عجز موازنة عام 2012 بصورة كبيرة جدا بحيث ان نسبة عجز عام 2012 سيكون ضئيلا جدا، ويمكن السيطرة عليه من خلال الاقتراض، او من خلال الفرق في اسعار النفط، حيث ان الموازنة لعام 2012 تفترض ان سعر بيع برميل النفط الواحد بحدود 80 دولار، في حين ان السعر الحقيقي الحالي اكثر من ذلك بكثير وهو بحدود 115 دولار للبرميل او اكثر من ذلك واذا مااستمرت اسعار البترول بهذه الحدود فسيكون هناك فائضا في ايرادات عام 2012.

مايهمنا هنا هو ان ما مرصود من اموال لمجلس الوزراء والدوائر التابعة له هو في ازدياد سنة بعد اخرى، وهذا يعني فيما يعنيه ان النفقات والمصروفات في ازدياد مضطرد، وهنا ينبغي الاشارة الى ان الزيادة يمكن ان تكون طبيعية سيما اذا كانت الزيادة مخطط لها وبنسب معقولة، حيث يمكن ان تقوم الدولة بزيادة رواتب منتسبيها وهذا الامر يؤدي الى زيادة النفقات، او ربما تكون الزيادة في النفقات نتيجة التضخم وهذا الامر يدعونا الى البحث عن نسبة التضخم في العراق وهذا ماسنعالجه في وقت لاحق. قد تكون الزيادة احيانا نتيجة استحداث دوائر جديدة وبالتالي ستزداد النفقات، لكنّ استحداث الدوائر الجديدة هو الاخر يحتاج الى ظرورة، والا لامبرر للزيادة والتوسع في ذلك ومن ثم زيادة النفقات. على كل حال سنحاول تحليل ماجاء في الرسم البياني المتمثل بالشكل رقم (2).

كانت الزيادة في اجمالي نفقات مجلس الوزراء والدوائر التابعة له في عام 2008 مقارنة مع عام 2007 هي بحدود 192.8% اما الزيادة في عام 2010 مقارنة مع عام 2009 فكانت 53.9% وكانت نسبة الزيادة بحدود 81.9% بين عام 2011 وعام 2010، اما نسبة الزيادة في النفقات بين عام 2011 وعام 2007 فكانت بحدود 344.3% وهذه النسبة الاخيرة تمثل نسبة زيادة النفقات للفترة من (2007-2011)، وهذا الامر يعني ان الزيادة في النفقات ولهذه الفترة - التي تُعد قصيرة - هي زيادة كبيرة جدا اذا ماقيست من حيث الفترة الزمنية ام من حيث المقارنة مع الزيادة الحاصلة في نفقات الدول الاخرى.

3-وزارة الخارجية:

في هذه الفقرة سنلاحظ التغيرات الحاصلة على نفقات وزارة الخارجية وذلك من خلال الشكل رقم (3) والذي سيكون كالتالي:

شكل رقم (3) مقارنة نفقات وزارة الخارجية او موازنة الوزارة للفترة (2007-2011) وهي نسب مئوية

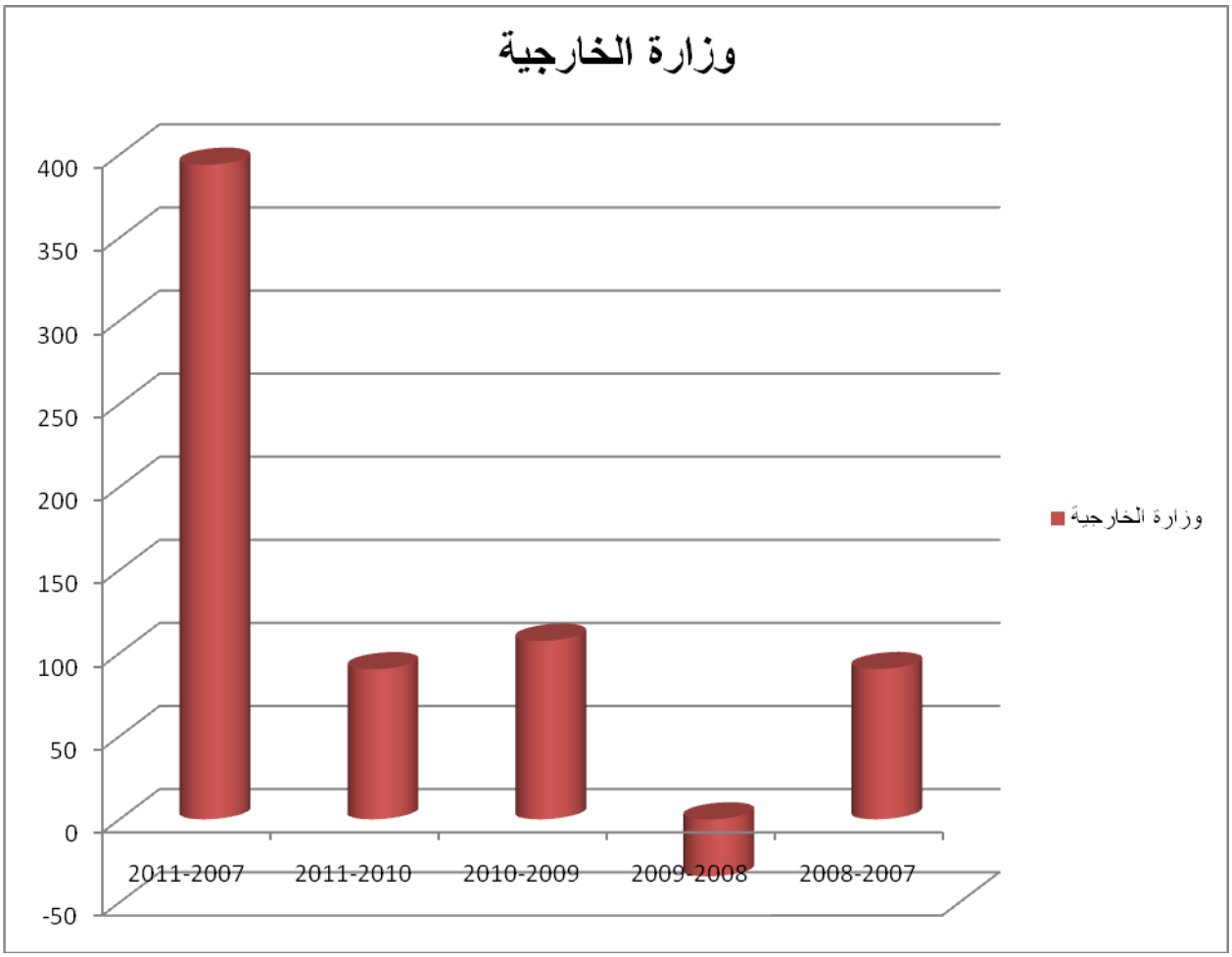

من خلال الشكل رقم (3) نلاحظ ان نسبة زيادة نفقات وزارة الخارجية للعام 2008 مقارنة بالعام 2007 كانت بحدود 90.4% في حين ان نسبة الزيادة في عام 2009 مقارنة بعام 2008 قد انخفضت بنسبة (-34.25%) والسبب يعود كما يعتقد الباحث هو بسبب الازمة المالية والتي ادت الى انخفاض اسعار النفط ومن ثم اثر ذلك على ايرادات العراق العامة، وهذا اثر بدوره على مقدار موازنة عام 2009 وبالتالي فان هذا الانخفاض كان بسبب انخفاض الايرادات العراقية وليس بسبب سياسة تخفيض النفقات، يُذكر ان هذا التخفيض قد طال جميع وزارات ومؤسسات الدولة. اما نفقات عام 2010 فقد ازدادت مقارنة بنفقات عام 2009 بحدود 107.4% في حين كانت زيادة نفقات عام 2011 مقارنة بعام 2010 بحدود 90.27%.

بصورة عامة فان نفقات عام 2011 مقارنة بعام 2007 كانت بحدود 393.9% وهي نسبة عالية ولفترة لاتتعدى خمس سنوات وربما كانت الزيادة بسبب توسع التمثيل الدبلوماسي للعراق والتي شملت دول عديدة، يُذكر ان نسبة موازنة الخارجية نسبة الى الموازنة العامة هي بحدود 0.43%عام 2007 وكانت نسبة موازنة وزارة الخارجية بالنسبة للموازنة العامة للاعوام 2008، 2009، 2010، 2011 هي

على التوالي 0.54%، 0.31%، 0.52%، 0.87% وبالتالي فان زيادة نفقات هذه الوزارة ليست كبيرة جدا اذا ماقيست نسبة الى الموازنة العامة للدولة.

4-وزارة الداخلية:

سنحاول من خلال الشكل رقم (4) بتحليل نفقات وزارة الداخلية وللفترة (2007-2011) وكما يلي:

شكل رقم (4) نفقات وزارة الداخلية وللفترة (2007-2011)

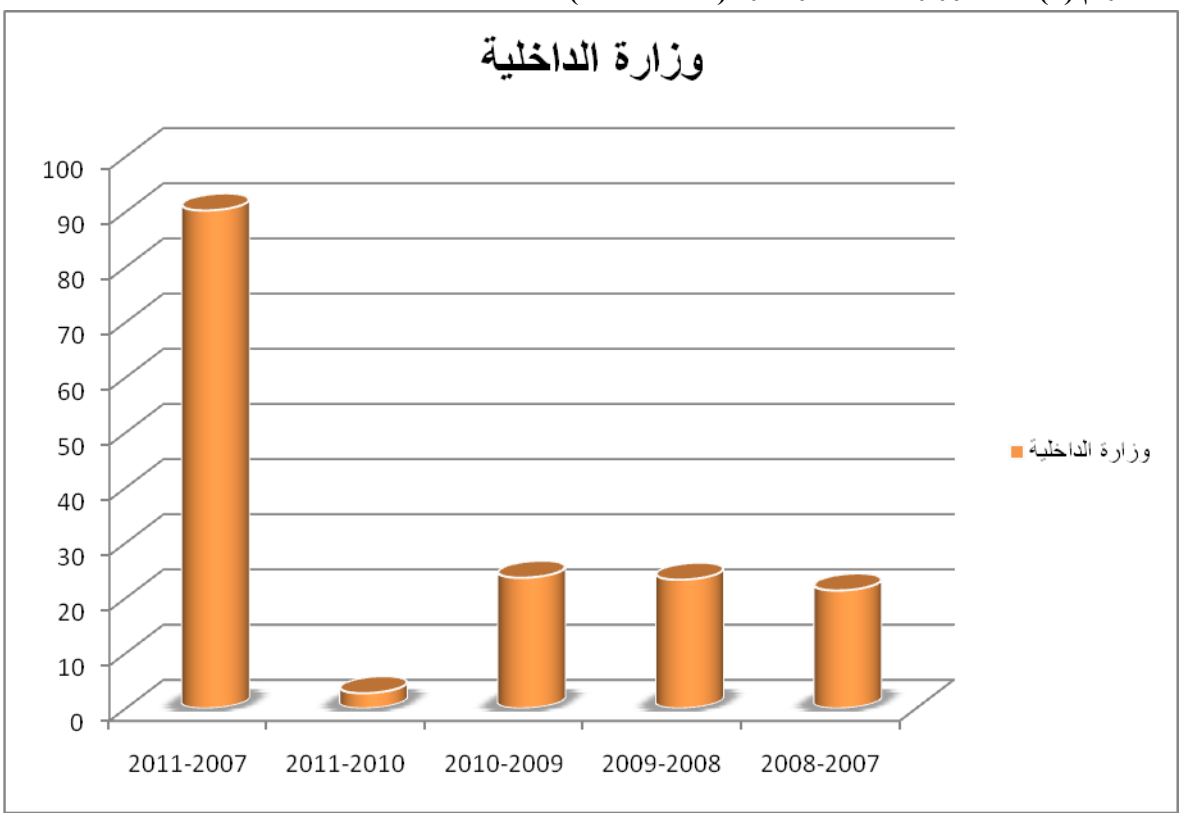

من خلال الشكل رقم (4) نلاحظ ان زيادة نفقات عام 2008 مقارنة بالعام 2007 كانت بحدود 21.4% يُذكر ان نسبة موازنة الداخلية بالنسبة الى الموازنة العامة للدولة عام 2007 كانت بحدود 9.95% وهي تمثل بدون ادنى شك نسبة عالية بالنسبة لنفقات الدولة. اما بالنسبة لنفقات عام 2009 فقد ازدادت مقارنة بعام 2008 بحدود 23.3% وقد ازدادت نفقات وزارة الداخلية لعام 2010 مقارنة بنفقات عام 2009 بحدود 23.7% اما في عام 2011 فقد ازدادت النفقات بحدود 2.76% مقارنة بعام 2010 اما بالنسبة لفترة اربعة سنوات اي نفقات عام 2011 مقارنة بعام 2007 فكانت بحدود 90.25% وهي زيادة كبيرة اذا ماعرفنا ان نسبة موازنة الداخلية الى الموازنة العامة هي نسبة عالية، لذا ينبغي توجيه النفقات او رصد الاموال لوزارات اخرى مثل التعليم العالي والتربية والصحة لأن مثل هذه الوزارات هي التي تخدم المواطن وتخدم المجتمع والدولة العراقية، فلا نريد التوسع ثانية وكما كان جاريا ايام النظام السابق في مجال التسلح والعسكرة، فهذه السياسة لم يجنّ العراق منها شيئا، رغم ان الباحث قد يتفهم التوسع الحالي في مجال الدفاع والامن نتيجة تحديات الارهاب وعدم وجود اسلحة كافية لحماية العراق، الا ان هذا الامر ينبغي ان يتوقف في المستقبل القريب جدا، اضافة الى ان اعداد المنتسبين في وزارة الداخلية اصبح كبيرا جد وهو قريب من مليون منتسب ان لم يكن اكثر من ذلك.

يُذكر ان نسبة موازنة الداخلية نسبة الى الموازنة العامة للدولة للفترة 2008-20011 هي على التوالي 7.87%، 8.4%، 8.49%، 7.64% وهذه النسب نسب مرتفعة جدا اذا مااضفنا لها موازنة وزارة الدفاع والامن الوطني والمخابرات وغيرها من اجهزة امنية والتي

ستتراوح نسبتها بين 7-12 بالمائة من الموازنة العامة للدولة وبالتالي فان نفقات قطاع الامن والدفاع ستزيد عن 15% من الموازنة العامة للدولة، وهذه النسبة نسبة مرتفعة جدا وهي تستنزف نسبة كبيرة من ايرادات العراق فلو وُجهت مثل هذه الاموال ورُصدت لقطاع التعليم والصحة فانها ستنجز للعراق وللعراقيين الكثير الكثير، سيما وان الدول تعتمد في الوقت الراهن على مواردها البشرية اكثر من اي مورد اخر، فالغرب انجز كل ثروته من خلال موارده البشرية وليس من خلال اي مورد مادي اخر.

5-موازنة الدفاع:

من خلال الشكل رقم (5) نقوم بتحليل نفقات وزارة الدفاع وللفترة (2007-2011) وكما يلي:

شكل رقم (5) نفقات وزارة الدفاع وللفترة (2007-2011)

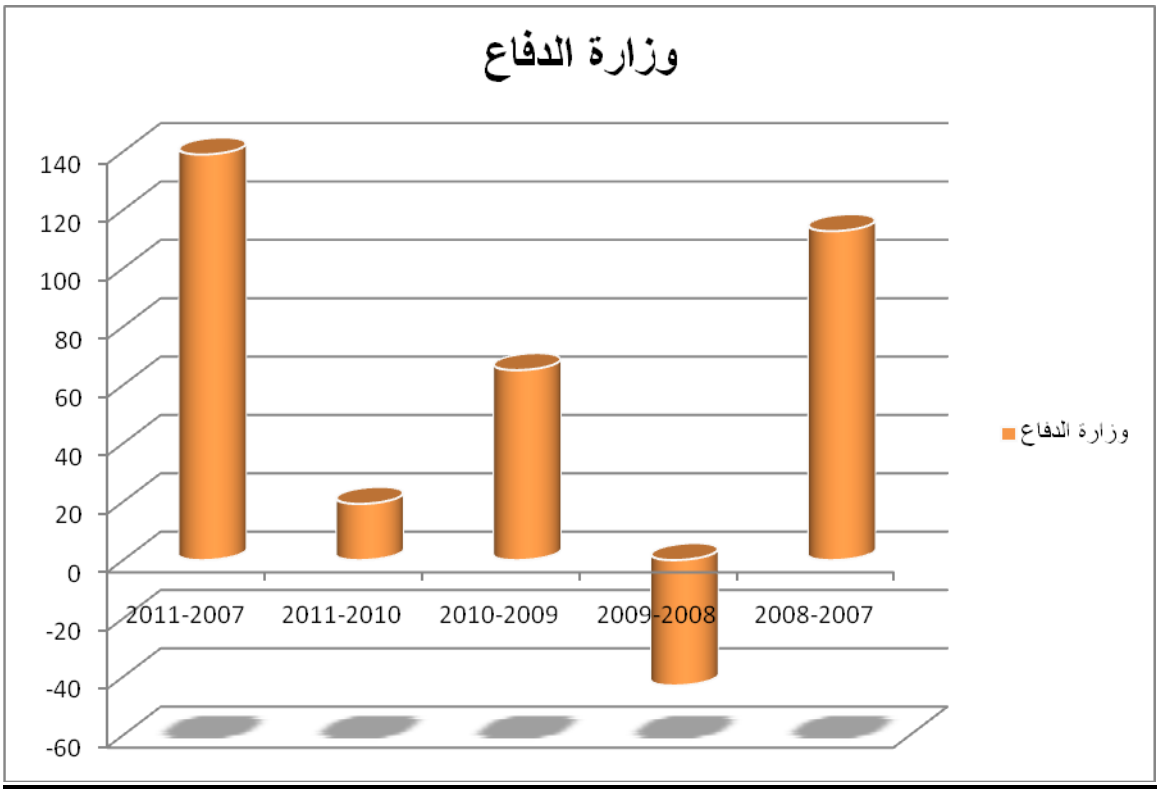

من خلال الشكل رقم (5) يتضح ان نفقات وزارة الدفاع قد ازدادت عام 2008 مقارنة بعام 2007 بحدود 112.75% وكانت نسبة موازنة وزارة الدفاع الى الموازنة العامة عام 2007 بحدود 7.33% وبحدود 10.17% عام 2008. موازنة وزارة الدفاع لعام 2009 مقارنة بعام 2008 قد انخفضت بحدود 42.96% وبالرغم من هذا الانخفاض فان نسبة موازنة الوزارة بالنسبة للموازنة العامة للدولة كانت عام 2009 بحدود 5.02%. اما في عام 2010 فان موازنة الوزارة قد ازدادت نسبة الى عام 2009 بحدود 65.12% وكانت نسبة موازنة الوزارة مقارنة بالموازنة العامة للدولة حوالي 6.77%، اما في عام 2011 فقد ازدادت نفقات الوزارة مقارنة بنفقات عام 2010 بنسبة مقدارها 19.28% يُذكر ان موازنة او نفقات عام 2011 مقارنة بالموازنة العامة كانت حوالي 7.08%.

الزيادة بصورة عامة في موازنة الوزارة لعام 2011 مقارنة بعام 2007 كانت بحدود 139.01% وهي زيادة كبيرة وكما تطرقنا عند الحديث عن نفقات او موازنة وزارة الداخلية.

6-وزارة التربية:

من خلال الشكل رقم (6) نقوم بتحليل نفقات وزارة التربية وللفترة (2007-2011) وكما يلي:

شكل رقم (6) نفقات وزارة التربية وللفترة (2007-2011)

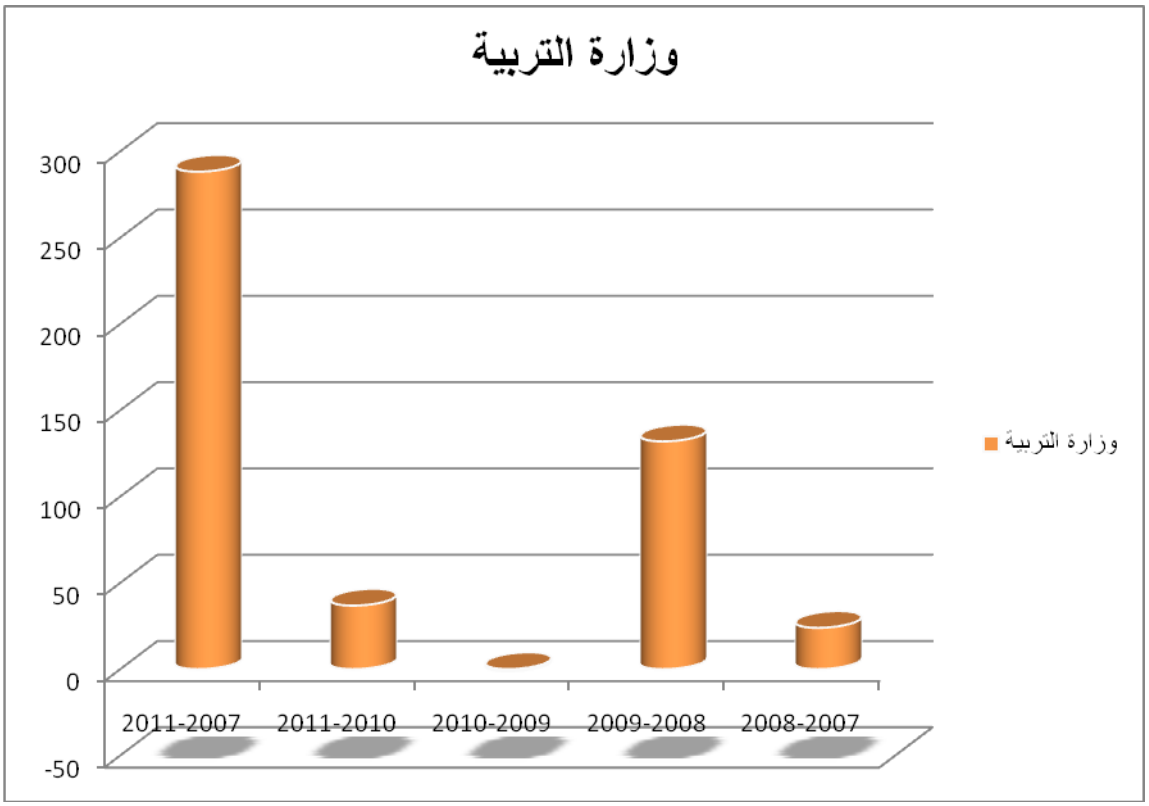

من خلال الشكل رقم 6 يتضح ان موازنة عام 2008 قد ازدادت بحدود 23.9% عما هي عليه عام 2007، يُذكر ان نسبة موازنة الوزارة بالنسبة للموازنة العامة هي بحدود 5% عام 2007. في عام 2009 ازدادت موازنة الوزارة عما هي عليه في عام 2008 بحدود 131.9% وكانت نسبة موازنة الوزارة بالنسبة للموازنة العامة حوالي 4.04% عام 2008.

اما في عام 2010 فقد انخفضت موازنة الوزارة مقارنة بموازنة عام 2009 بحوالي (-1.2%) يُذكر ان موازنة الوزارة كانت حوالي 6.55% بالنسبة للموازنة العامة. عام 2011 ازدادت موازنة وزارة التربية عما هي عليه عام 2010 بحدود 36.8% وكانت نسبة موازنة الوزارة بالنسبة للموازنة العامة بحدود 6.55%.

اما زيادة موازنة وزارة التربية عام 2011 بالنسبة الى موازنة الوزارة عام 2007 فكانت بحدود 288.2% وهي زيادة كبيرة بالنسبة لفترة لاتتعدى خمس سنوات، يُذكر ان نسبة موازنة عام 2011 بالنسبة الى الموازنة العامة فكانت بحدود 7.84%.

بالرغم من ان موازنة وزارة التربية بالنسبة للموازنة العامة كانت تتراوح بين (4% - 8%) خلال الفترة من 2007-2011 الا ان وزارة التربية بحاجة الى رصد ميزانية اعلى من الميزانية المذكورة لاسباب عديدة منها الاتي:

أ-هناك نقص كبير في عدد المدارس في العراق بصورة عامة، وهي لاتلبي اعداد الطلاب العراقيين.

ب-لازالت هناك العديد من المدارس الطينية لحد هذه اللحضة.

ج-لازالت الكثير من المدارس تعمل باكثر من دوام في اليوم الواحد نتيجة نقص المدارس وهذا بدوره يؤثر على المستوى العلمي للطلاب نتيجة قصر فترة الدوام اليومي بحيث ان الدرس الواحد لايزيد عن 30 او 35 دقيقة، بالاضافة الى ان عدد الطلاب في الصف الواحد كبير جدا بحيث وصلت اعداد الطلاب الى حوالي 50 طالب او اكثر من ذلك، وهذا يؤثر على الطلاب ومستواهم العلمي ومتابعتهم من قبل المعلم والمدرس بالاضافة الى ارهاق المعلم.

د-الكثير من المدارس تعاني من نقص في المستلزمات والخدمات المقدمة من تبريد وتدفئة ومرافق صحية ومختبرات ووسائل ايضاح الى الكثير من المستلزمات.

ه-قلة المدارس النموذجية او المتخصصة او الخاصة والتي تظطلع بمسؤولية تطوير امكانية الطلاب الاذكياء والنوابغ.

بالتالي فان وزارة التربية بحاجة الى موازنة بحدود ضعف الموازنة الحالية من اجل الاسراع في التعويض عن النقص الذي ورثه العراق من السنوات الماضية ايام النظام السابق.

7-وزارة التعليم العالي والبحث العلمي:

من خلال الشكل رقم (7) نقوم بتحليل نفقات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وللفترة (2007-2011) وكما يلي:

شكل رقم (7) نفقات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وللفترة (2007-2011)

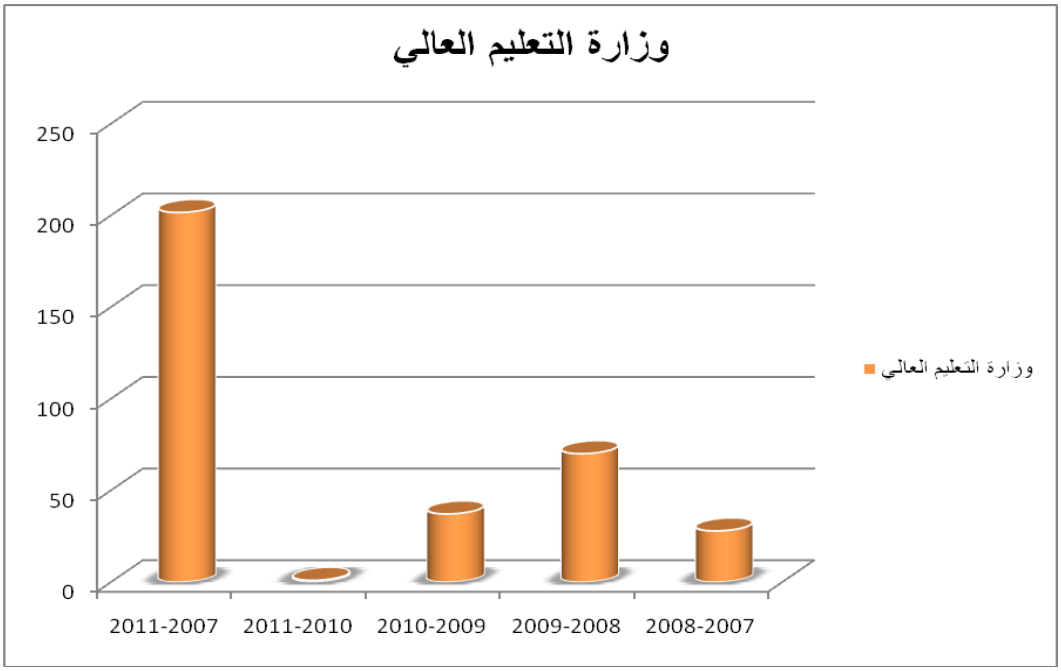

من خلال الشكل رقم 7 يتضح ان موازنة عام 2008 قد ازدادت بحدود 28% عما هي عليه عام 2007، يُذكر ان نسبة موازنة الوزارة بالنسبة للموازنة العامة هي بحدود 2.19% عام 2007. في عام 2009 ازدادت موازنة الوزارة عما هي عليه في عام 2008 بحدود 70.1% وكانت نسبة موازنة الوزارة بالنسبة للموازنة العامة حوالي 1.82% عام 2008.

اما في عام 2010 فقد ازدادت موازنة الوزارة مقارنة بموازنة عام 2009 بحوالي 37.2% يُذكر ان موازنة الوزارة كانت حوالي 3.01% بالنسبة للموازنة العامة. عام 2011 ازدادت موازنة وزارة التعليم العالي عما هي عليه عام 2010 بحدود 1% وكانت نسبة موازنة الوزارة بالنسبة للموازنة العامة بحدود 2.66%.

اما زيادة موازنة وزارة التعليم العالي عام 2011 بالنسبة الى موازنة الوزارة عام 2007 فكانت بحدود 201.7% وهي زيادة كبيرة بالنسبة لفترة لاتتعدى خمس سنوات، يُذكر ان نسبة موازنة عام 2011 بالنسبة الى الموازنة العامة فكانت بحدود 2.66%.

بصورة عامة فان موازنة التعليم العالي هي الاخرى ليست بالمستوى المطلوب لان التعليم الجامعي والبحث العلمي هو عماد تطور المجتمعات والبلدان، سيما وان المؤسسات والدول تقاس بما عندها من موارد بشرية وخبراء وباحثين وبالتالي فان وزارة مثل وزارة التعليم العالي والتي تعد المصنع الاول والاكبر لانتاج الخبرات والخبراء والباحثين بحاجة الى زيادة موازنتها، بل وان هذا الامر يستدعي رصد موازنات كبيرة من اجل تعويض ماتعرّض له البلد من دمار وهجرة ذوي الكفاءات في الاربعين سنة الماضية، مضافا الى ذلك فان عدد الجامعات في العراق لايتناسب مع عدد سكان العراق الاخذ بالازدياد والذي فاق على 31 مليون شخص، وهذا الامر يستدعي رصد موازنة اكبر لوزارة التعليم العالي من اجل فتح جامعات ومعاهد جديدة.

8-وزارة الكهرباء:

من خلال الشكل رقم (8) نقوم بتحليل نفقات وزارة الكهرباء وللفترة (2007-2011) وكما يلي:

شكل رقم (8) نفقات وزارة الكهرباء وللفترة (2007-2011)

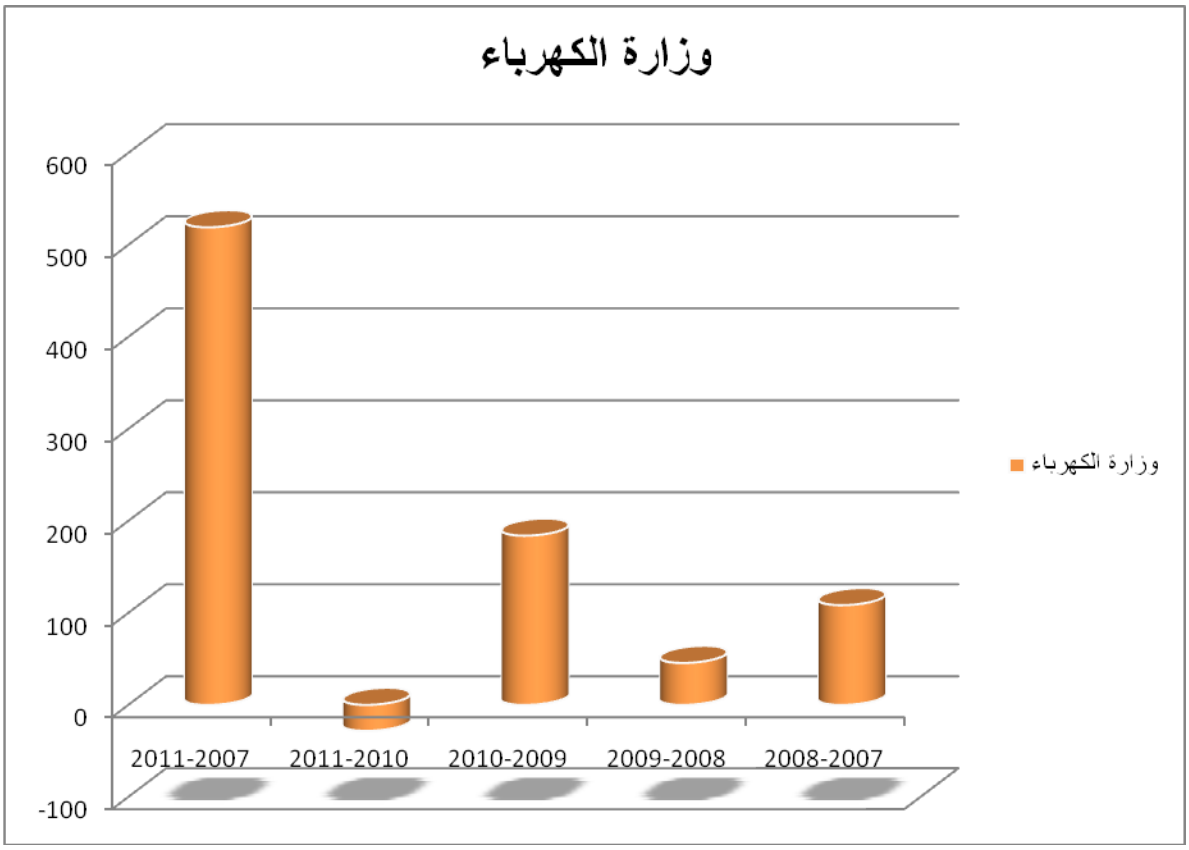

من خلال الشكل رقم 8 يتضح ان موازنة عام 2008 قد ازدادت بحدود 108.4% عما هي عليه عام 2007، يُذكر ان نسبة موازنة الوزارة بالنسبة للموازنة العامة هي بحدود 2.05% عام 2007. في عام 2009 ازدادت موازنة الوزارة عما هي عليه في عام 2008 بحدود 45.6% وكانت نسبة موازنة الوزارة بالنسبة للموازنة العامة حوالي 2.79% عام 2008.

اما في عام 2010 فقد ازدادت موازنة الوزارة مقارنة بموازنة عام 2009 بحوالي 183.9% يُذكر ان موازنة الوزارة كانت حوالي 3.51% بالنسبة للموازنة العامة. عام 2011 انخفضت موازنة وزارة الكهرباء عما هي عليه عام 2010 بحدود (-28.1%) وكانت نسبة موازنة الوزارة بالنسبة للموازنة العامة بحدود 8.14%.

اما زيادة موازنة وزارة الكهرباء عام 2011 بالنسبة الى موازنة الوزارة عام 2007 فكانت بحدود 519.1% وهي زيادة كبيرة بالنسبة لفترة لاتتعدى خمس سنوات، يُذكر ان نسبة موازنة عام 2011 بالنسبة الى الموازنة العامة فكانت بحدود 5.12%.

بالنسبة لوزارة الكهرباء ومايُثار من لغط حول ملفات فساد في هذه الوزارة، فان الباحث قام باستخراج ما رُصد من اموال لهذه الوزارة فكانت الاموال المرصودة للفترة من (2007-2011) وكالاتي:

683880556.04 دولار لعام 2007 ومبلغ 2196160017.69 دولار لعام 2008 ومبلغ 2074965689.99 دولار لعام 2009 ومبلغ 5889844323.98 دولار لعام 2010 ومبلغ 4230028764.99 دولار لعام 2011 وبصورة عامة فان المبلغ للفترة مجتمعة سيكون بحدود 15074879352.69 دولار وهذا المبلغ فقط للفترة من 2007 الى 2011 وبدون الموازنات التكميلية التي عادة ماتضاف نهاية السنة، وبدون موازنات الاعوام السابقة اي من 2003 الى 2007 ناهيك عن الاموال التي صرفها الامريكان في حينها والمتمثلة بمليارات الدولارات رغم ان هذا الملف ملف سلطة الائتلاف يشوبه الكثير من الفساد المالي، حتى ان اغلب التقارير ومن قبل خبراء ومدققين دوليين يشيرون الى ان حوالي 17 مليار دولار قد فقدت ولا يُعلم عنها شيء حتى اللحظة.

اترك الحكم للقاريء الكريم فيما يخص هذه المبالغ الكبيرة المرصودة الى وزارة الكهرباء والتي هي اكثر من 15 مليار دولار، وفقط لفترة خمس سنوات.

9-زيادة موازنة الوزارات لعام 2011 مقارنة بعام 2007:

شكل رقم (9) مقارنة نفقات الوزارات بين عام 2011 وعام 2007

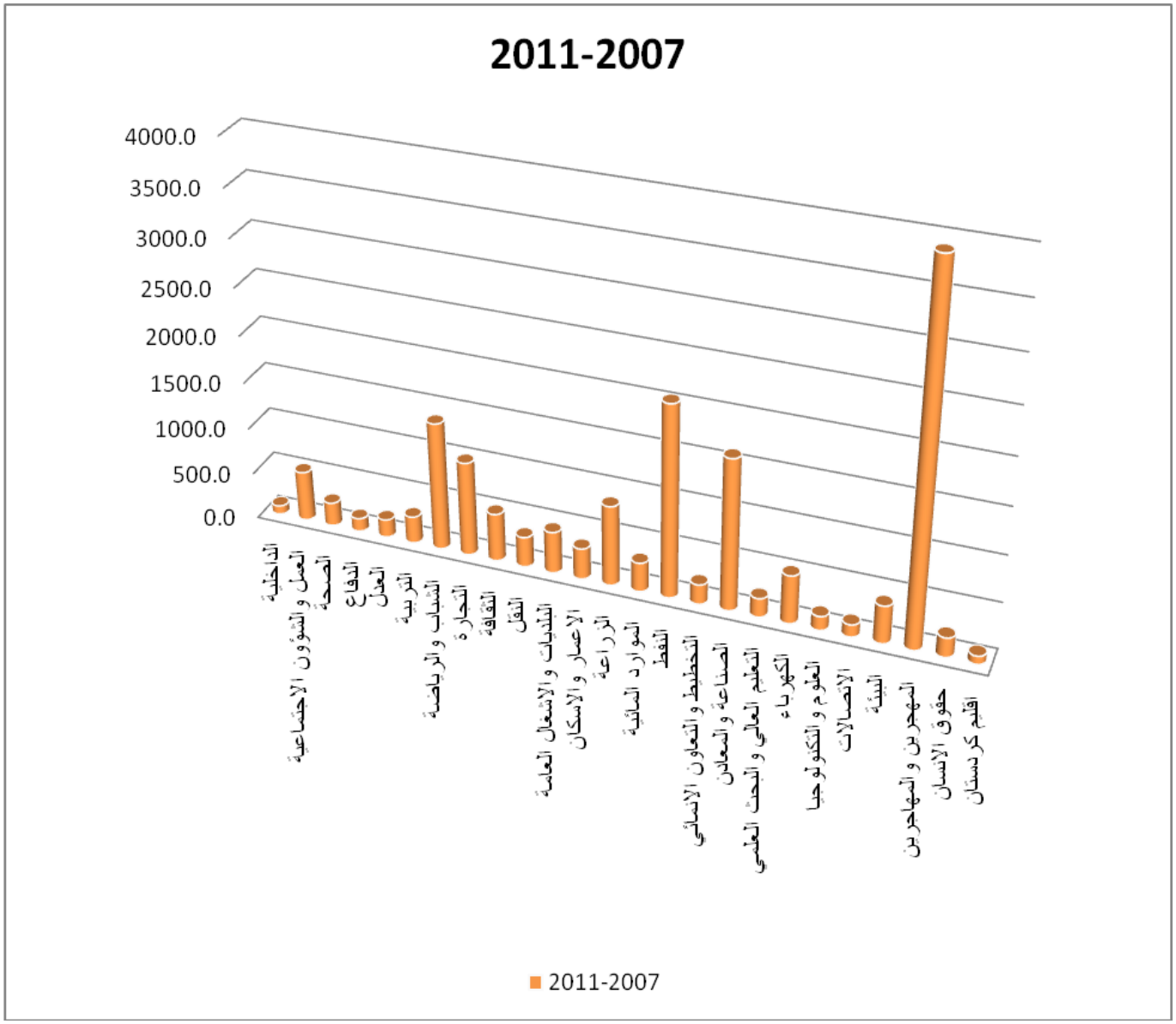

من خلال الشكل رقم 9 يتضح ان اكبر زيادة عام 2011 مقارنة بعام 2007 كانت في موازنة وزارة الهجرة والمهجرين والتي كانت بحدود 3911% ومن ثم تاتي وزارة النفط وبحدود 2057.7% وفي المرتبة الثالثة تاتي وزارة الصناعة وبحدود 1620% ومن ثم تاتي وزارة الشباب والرياضة وقد ازدادت موازنتها بحدود 1373.4% ومن ثم وزارة التجارة والتي ازدادت موازنتها بحدود 1010.8% وهلمجرا، يُذكر ان كل هذه النسب والارقام مبينة في الجدول رقم (7).

هنا فقط يريد ان ينوه الباحث في ان زيادة موازنة الوزارة لعام 2011 مقارنة بعام 2007 لايعني بالظرورة ان الوزارة التي ازدادت نسبة موازنتها قد حصلت على اموال اكثر من الوزارة الاخرى التي ازدادت موازنتها بنسبة اقل، بل ان نسبة موازنة الوزارة الى الموازنة العامة هو الذي يحدد كبر مقدار الاموال المرصودة لهذه الوزارة او تلك، وهذا ماسيتضح عندما نحلل الفقرة العاشرة والشكل البياني رقم 10.

10-نسبة موازنة كل وزارة الى الموازنة العامة للدولة:

الاتي هو مخطط لتوضيح نسبة موازنة كل وزارة او مؤسسة نسبة الى الموازنة العامة للدولة وهذا المخطط هو فقط لعام 2007.

شكل رقم (10) يمثل النسبة المئوية لموازنة كل وزارة نسبة الى الموازنة العامة عام 2007

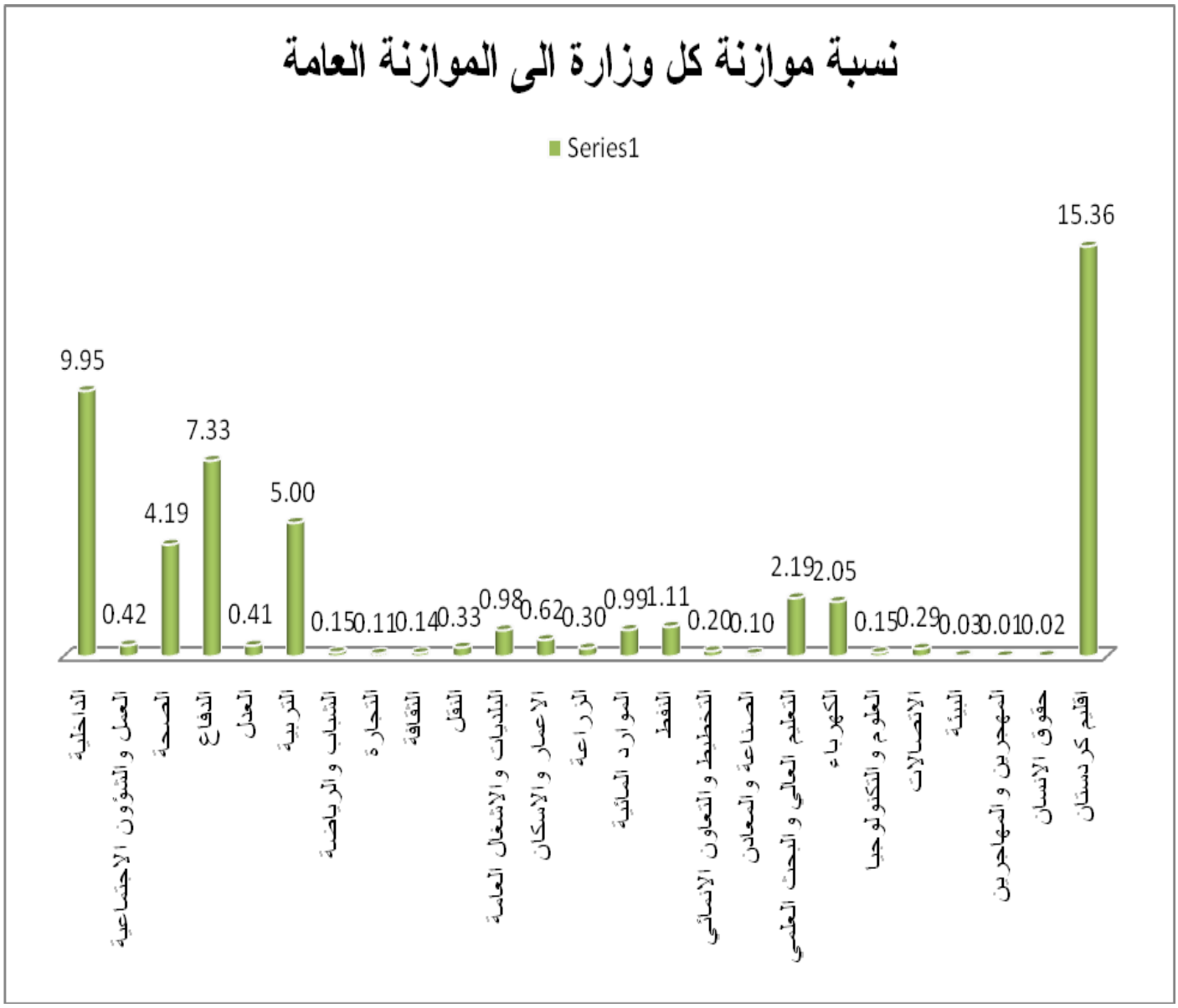

جدول رقم (8) نسبة موازنة او نفقات ومصاريف بعض الادارات المركزية والمحلية الى الموازنة العامة للدولة

السنة	2007	2008	2009	2010	2011
نسبة موازنة مجلس الوزراء بالنسبة الى الموازنة العامة	1.605	3.06	1.44	1.81	2.88
نسبة موازنة مجلس النواب الى الموازنة العامة	0.473	0.43	0.47	0.61	0.55
نسبة موازنة رناسة الجمهورية الى الموازنة العامة	0.259	0.21	0.14	0.14	0.11
نسبة موازنة المجالس والادارات المحلية في المحافظات الى الموازنة العامة	6.122	6.96	5.02	4.78	5.53
المجموع	8.46	10.66	7.07	7.34	9.07

شكل رقم (11) والذي يمثل نسبة موازنة او نفقات ومصاريف بعض الادارات المركزية والمحلية الى الموازنة العامة للدولة

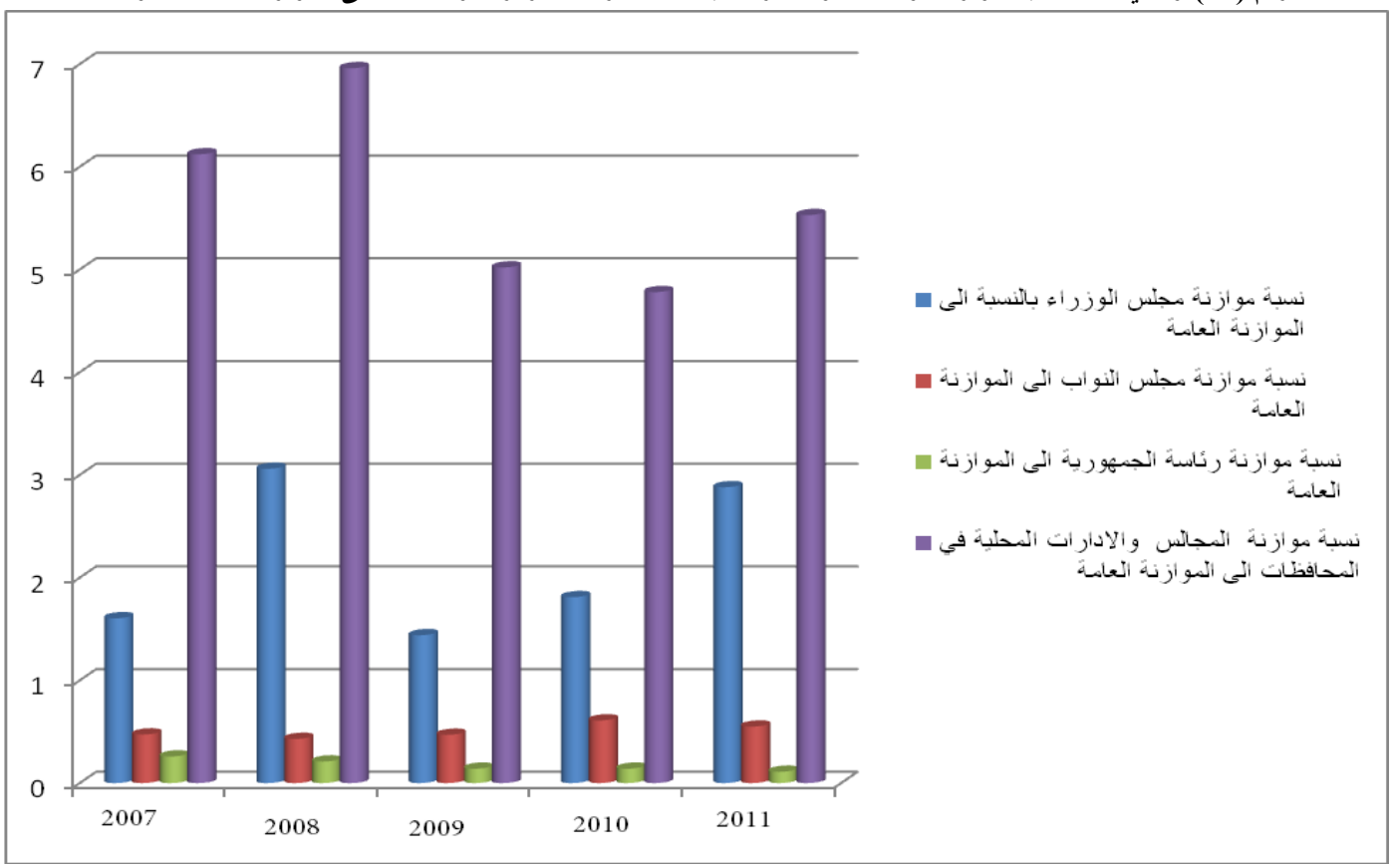

لو القينا نظرة على الشكل رقم 10، 11 والجدول رقم 8 سيتضح لنا الاتي:

أ- موازنة اقليم كردستان كانت تمثل 15.36% من الموازنة العامة للدولة وهي اعلى نسبة من بين الفقرات والموازنات الفرعية الاخرى كما هو ظاهر في الشكل رقم 10 ولايختلف الامر كثيرا بالنسبة الى العام 2011.

ب- موازنة وزارة الداخلية كانت تمثل 9.95% من الموازنة العامة للدولة، وهذا يعني ان الامن يستنزف مبالغ كبيرة جدا، والباحث يعتقد ان السبب وراء هذا الارتفاع هو ازدياد اعداد منتسبي الوزارة والذي بلغ حسب بعض المصادر الاعلامية المرئية حوالي مليون منتسب، وهذا العدد من المنتسبين يُعدُّ رقما كبيرا وينبغي اعادة النظر في هذه الاستراتيجية والتي اثبتت فشلها في كثير من بلدان العالم، فالطرق الجديدة في الامن تعتمد بعض التقنيات الحديثة، كاجهزة كشف المتفجرات والكاميرات وقاعدة البيانات واستخدام الوثائق المتطورة والتي تحتوي على خلايا الكترونية تحفظ فيها البيانات والتي من الصعوبة تزويرها، واستخدم الكثير من الاساليب المتطورة التي تعوّض عن استخدام استراتيجية الزيادة الكمية للعناصر البشرية.

ج- موازنة الدفاع والتي تبلغ 7.33% من الموازنة العامة للدولة، وهذه الموازنة هي الاخرى تستنزف الكثير من موارد الدولة، وبالتالي ينبغي الحد من الصرف على الامن والدفاع قدر المستطاع.

د- موازنة المجالس والادارات المحلية والتي تبلغ 6.12% من الموازنة العامة للدولة، وهذه الفقرة هي الاخرى تستنزف الكثير من موارد الدولة والسبب يعود الى السياسة الخاطئة التي تتبعها الدولة في مجال التعيين. لازالت الدولة تستخدم اساليب قديمة في توفير فرص العمل للناس، وهناك مؤشرات اكيدة اشار لها اكثر من خبير ومسؤول تتمثل في ان هناك بطالة مقنعة في الكثير من دوائر الدولة المختلفة وان انتاجية الفرد العراقي هي الادنى من بين دول العالم، لذا فان الجهاز الاداري العراقي بحاجة الى اعادة النظر به كليا، ومحاولة ترشيقه والتفكير ببدائل اخرى تجنب الموازنة العامة هذه المصروفات والنفقات الكبيرة وغير المنتجة.

ه- موازنة التربية والتي تمثل 5% من الموازنة العامة للدولة، ويعتقد الباحث ان هذه الوزارة بحاجة الى ضعف هذه الموازنة في اسوأ الحالات، لان هذه الوزارة بحاجة الى بناء الكثير من المدارس – التي لازال الكثير من المدارس من الطين والقصب - وبناء المختبرات وشراء العدد والادوات التي تساعد في بناء عملية تربوية متطورة، بالاضافة الى اقامة الدورات للمعلمين والمدرسين من اجل تطوير مهارتهم، الى الكثير الكثير من المستلزمات والنفقات.

و- وزارة الصحة وموازنتها كانت تمثل 4.19% من الموازنة العامة للدولة، ويعتقد الباحث ايضا ان هذه الموازنة لاتكفي ولاتسد احتياجات هذا القطاع المهم الذي يعاني من الكثير من المشاكل، بدءا من نقص المستشفيات، مرورا بالمعدات والادوات الطبية وانتهاء بنقص الاطباء والاخصائيين.

ز- موازنة التعليم العالي والتي تمثل 2.19% من الموازنة العامة للدولة، وهذه الوزارة هي الاخرى من الوزارات المهمة والتي تحتاج الى موازنة كبيرة نتيجة النقص في عدد الجامعات او في عدد الاقسام العلمية او في كمية ونوعية المختبرات، وبالتالي فان هذا النقص يُحتم على الدولة من زيادة موازنة هذه الوزارة التي تضطلع بتخريج الخبراء والمختصين.

ح- موازنة الكهرباء كانت حوالي 2.05% من الموازنة العامة للدولة، وهذه الوزارة تحتاج الى رصد مبالغ اكبر من المبالغ المرصودة، رغم ان الايام اللاحقة – اي بعد عام 2007 – كشفت عن وجود مؤشرات اكيدة تشير الى وجود تقصير وفساد في هذه الوزارة. كل المؤتمرات الصحفية التي كانت تجريها الوزارة والوعود التي كانت تطلقها لم يتحقق منها شيء يُعتدُّ به، وبقي الامر على حاله. في نهاية المطاف لم تحصل الناس على كهرباء.

ط- موازنة مجلس الوزراء وكانت تمثل 1.6% من الموازنة العامة للدولة، وهذه الموازنة هي الاخرى تستنزف مبالغ كبيرة وينبغي مراجعة المبالغ المرصودة. موازنة مجلس الوزراء فاقت موازنة الكثير من موازنات الوزارات المهمة، كالزراعة والبلديات والعمل والشؤون الاجتماعية والنقل والبيئة وسواها. هل يُعقل ان موازنة مجلس الوزراء تفوق موازنة العمل والشؤون الاجتماعية وهذه الوزارة تقدم العون الى الاف العوائل رغم قلة المبالغ المرصودة الى العوائل والتي تبلغ بين 50000-120000 دينار عراقي ضمن شبكة

الاعانات الاجتماعية، فلو ان قسما من موازنة مجلس الوزراء رُصدت الى هذه الوزارة – وزارة العمل والشؤون الاجتماعية – لزادت المبالغ المرصودة للعوائل الفقيرة الى الضعف او ربما اكثر من ذلك وبالتالي فان هذه المبالغ ستسد حاجة الناس وستنتشلهم من خط الفقر الى الاكتفاء والعيش الكريم. ولو ان قسما من المبالغ المرصودة الى مجلس الوزراء وُجهت صوب وزارة النقل او وزارة الزراعة، فان هذه الاموال ربما انجزت لنا عددا من الشوارع وبالتالي قللت من حوادث المرور التي تحصد ارواح الالاف من الناس نتيجة سوء الشوارع والعلامات المرورية ووو ... [7] ولو بُنيت بهذه الاموال مزارع دواجن او عجول او شقت ترعة او زرعت بها بعض الاشجار لحسنت من بيئتنا او زادت من انتاج مواردنا الزراعية وبالتالي خفضت من استيراد بعض المواد وشغلت لنا بعض العاطلين عن العمل. ماذا عسى المرء ان يقول امام هذا التبذير وسوء الادارة!!!!

ي- لو القينا نظرة على الجدول رقم 8 لاتضح لنا بان موازنة مجلس الوزراء ورئاسة الجمهورية ومجلس النواب والمجالس المحلية تستنزف حوالي 8.46% من الموازنة العامة للدولة عام 2007 وحوالي 10.66% من الموازنة العامة عام 2008 وموازنة عام 2009 كانت تستنزف 7.07% من الموازنة العامة وبلغت موازنة عام 2010 حوالي 7.34% وختمت هذه الاجهزة استنزافها للمال العام عام 2011 بموازنة قدرها9.07% وهي نسبة عالية جدا، هذا اذا عرفنا ان ارقام الموازنة العامة للدولة تكبر سنة بعد اخرى وبالتالي فان المبالغ المرصودة لهذه الاجهزة هي الاخرى تكبر وتستنزف الكثير الكثير من الاموال، ولاادري مالداعي لرصد كل هذه الاموال ثم الا يستحي هؤلاء، بل بالاحرى الا يمتلك هؤلاء بعض الضمير – هذا اذا استطعنا ان نجزء الضمير – وهم يرون نسبة كبيرة من الناس تتضور جوعا وتأن وتصرخ من اوجاع الامراض الكثيرة التي ابتليّ بها العراقيون؟؟؟!!! الا يشبع هؤلاء من السحت الحرام ؟؟؟؟!!!

ك - من يشتغل في الحقل الاداري والاقتصادي والمحاسبي يعرف قبل غيره حجم الفساد الكبير في العراق، بحيث ان موازنات العراق للفترة من (2007 – 2012) والتي تبلغ اكثر من (426) مليار دولار [8] لم يتمخض عن هذه الموازنات الكبيرة شيئا يمكن ان يُعتدّ به، نعم المدن العراقية تضج بالمخلفات والازبال والسكراب، والطرق الرديئة ونقص المدارس والمستشفيات و و ... في حين ان موازنات دول الجوار اصغر من موازنات العراق بكثير ومع ذلك كانت مخرجات تلك الموازنات اكثر بكثير من موازنات العراق. خذوا مثلا سوريا والتي يبلغ عدد سكانها 23 مليون نسمة كانت موازنتها للعام 2010 حوالي (16.5) مليار دولار [9] في حين ان عدد سكان العراق يبلغ حوالي 30 مليون نسمة وموازنة العراق كانت عام 2010 حوالي (84.6) مليار دولار، هذا يعني ان سوريا لو كان عدد سكانها 30 مليون نسمة فستكون موازنتها حوالي (21.5) مليار دولار بناء على معطيات موازنتها عام 2010 وهذا يعني ان مارُصد للفرد العراقي من موازنة عام 2010 يمثل حوالي اربعة اضعاف الفرد السوري ومع ذلك لم يتمخض عن هذه الموازنة الكبيرة من مشاريع وخدمات ما يناسب هذه المبالغ المصروفة والتي هي كبيرة بكل المقاييس، وهذا الامر ينطبق على موازنة العراق للاعوام التي سبقتها او تلتها، فموازنة العراق هذا العام عام 2012 تبلغ 100 مليار دولار وسيتم اضافة موازنة تكميلية في الايام القادمة، ومع ذلك لايوجد على الارض من مشاريع وخدمات ما يتناسب مع هذه الارقام الكبيرة.

في نفس السياق اذا ماقارنا موازنة العراق مع الاردن مثلا، فان موازنة الاردن لعام 2010 كانت اقل من (5.5) مليار دينار اردني [10] اي حوالي (7.15) مليار دولار، هذا اذا ماعرفنا ان عدد سكان الاردن هو 6 ملايين نسمة عام 2010، وهذا يعني لو ان عدد سكان الاردن بلغ 30 مليون نسمة، فان موازنته ستكون (35.75) مليار دولار [11] ، وهذا يعني ان موازنة العراق لنفس العام كانت تمثل حوالي

---

[7]. للاستزادة في هذا المجال، اي مجال التكاليف الاقتصادية التي تستنزفها حوادث المرور في العراق، يمكن الاطلاع على بحثي المنشور على الموقع التالي:
http://www.alnoor.se/article.asp?id=77678

[7]. هذه الارقام أخذت من موقع وزارة المالية العراقية، حيث تم جمع مبالغ الموازنة العراقية للاعوام 2007 – 2012 يُذكر انه سيتم رصد موازنة تكميلية هذا العام، وهذا يعني ان المبلغ الكلي سيكون اكبر من المبلغ اعلاه. يمكن الاطلاع على موازنات العراق من خلال موقع الوزارة التالي:
http://www.mof.gov.iq/

[8]. نقلا عن موقع الجزيرة التالي:
http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/b48b2487-31ec-42b6-aa17-982bd4ce6b68

[9]. نقلا عن الموقع التالي:
http://arabic.arabianbusiness.com/society/politics-economics/2009/dec/9/32769/

[10]. هذا المبلغ حُسب وفق المعطيات التالية : نفترض ان عدد سكان الاردن 30 مليون اي بقدر عدد سكان العراق. بما ان عدد سكان الاردن الواقعي هو 6 ملايين فهذا يعني ان الزيادة هي خمسة اضعاف وبالتالي نضرب موازنة الاردن البالغة 7.15 مليار دولار بالرقم 5 لذا فالنتيجة ستكون 35.75 مليار دولار. هذا الافتراض هو من اجل مقارنة موازنة العراق بالاردن، وهذا الامر ينطبق ايضا عندما حسبنا موازنة سوريا.

مرتين ونصف اكبر من موازنة الاردن، وبالنسبة المئوية تبلغ حوالي (236.6%) اكبر من موازنة الاردن، اي ان الفرد العراقي يحصل من هذه الموازنة على ضعفين ونصف مايحصل عليه الفرد الاردني، ومع ذلك فان نسبة معدل اللذين هم تحت خط الفقر في العراق اكبر مما هي عليه في الاردن او سوريا.
هذه الارقام وهذه الحقائق تشير الى حقيقة واحدة هي ان الفساد في العراق كبير وكبير جدا وهو يحتاج الى وقفة صادقة من قبل الشعب العراقي ونخبه المثقفة، والا فان ملف الفساد سيأتي في النهاية على العراق كدولة، ولا استبعد شخصيا من ان الفساد اذا مااستمر على ما هو عليه الان فانه سيؤدي الى تفكك الدولة العراقية في المستقبل القريب.

11- مقارنات عامة بين موازنة العراق وموازنات بعض الدول:

نحاول هنا قدر الامكان ان نلقي نظرة سريعة على المبالغ المرصودة في الموازنة العامة للدولة العراقية للاعوام 2010-2011 وسنلقي نظرة ايضا على موازنة احد الدول الاوربية من اجل المقارنة ولمعرفة مدى اهتمام هذه الدول بالتعليم والبحث العلمي وديمومته، وكذلك لكي نعرف استراتيجية هذه الدول في ادارة مواردها البشرية.
الاتي جدول رقم (9) يُظهر بيانات الموازنة العراقية [12] لعامي (2010 ، 2011) والمبالغ بالدنانير العراقية:

جدول (9) نسبة موازنة بعض الوزارات الى الموازنة العامة للدولة

السنة	الوزارة	المبلغ المرصود	نسبة موازنة الوزارة الى الموازنة العامة
2010	الداخلية	7188385994000	**%8.49**
	الدفاع	5733824814000	**%6.77**
	التعليم العالي والبحث العلمي	2548563914000	**%3.01**
	وزارة التربية	5544444480000	**%6.55**
2011	الداخلية	7386098962000	**%7.64**
	الدفاع	6839031138000	**%7.08**
	التعليم العالي والبحث العلمي	2574554994000	**%2.66**
	وزارة التربية	7583005616000	**%7.84**

جدول يظهر المبالغ المرصودة لبعض الوزارات العراقية مقارنة بالموازنة العامة للدولة

الان سنقوم بعرض بعض مفردات الموازنة العامة في السويد وسنرى كم رصدت الدولة السويدية للتعليم وللبحث العلمي، يُذكر في هذا الجانب ان الجامعات السويدية بالرغم من دعم الدولة فان الجامعات تتعاون مع القطاع الخاص، بل وان دعم القطاع الخاص وتعاونه مع

[11]. البيانات ماخوذة من موقع وزارة المالية العراقية، يُذكر ان موازنة عام 2010 هي اكثر من 72 مليار دولار امريكي اما موازنة عام 2011 فكانت 96662766700000 دينار عراقي، اي مايعادل تقريبا 82 مليار دولار امريكي، والبيانات موجودة على موقع الوزارة الاتي:
http://www.mof.gov.iq/default.aspx

الجامعات كبير جدا، مضافا الى ان عدد السكان في السويد بحدود (9) مليون نسمة، ناهيك عن ان البنى التحتية والتطور العمراني وسواه في السويد متطور واكثر تطورا من الكثير من بلدان العالم، بل ومقارنة بكثير من بلدان اوربا، وبالتالي لنا ان نتصور كم تدعم هذه البلدان مواردها البشرية وكفاءاتها.

الان لنلقي نظرة على بيانات الموازنة العامة السويدية لعام 2011 ، يُذكر ان قيمة الموازنة العامة كانت (114831101527.8) دولار امريكي، والبيانات كما هي في الجدول التالي [13] :

جدول (10) **المبالغ بالدولار الامريكي**

السنة	الوزارة او المؤسسة	موازنة الوزارة او المؤسسة	نسبة موازنة الوزارة الى الموازنة العامة
2011	الدفاع وتدابير الطوارىء	6292516389	%5.48
	المساعدات المالية للطلاب	3260018750	%2.84
	التعليم والبحث العلمي	7573821667	%6.6

المبالغ المرصودة للتعليم والبحث العلمي وبعض الوزارات مقارنة بالموازنة العامة السويدية

من الجدول رقم (10) يتضح ضخامة المبالغ المرصودة للتعليم والبحث العلمي، فالمبالغ المرصودة للتعليم تشكل اكثر من 9% من موازنة السويد، هذا اذا عرفنا ان عدد سكان السويد هو فقط 9 مليون شخص، وان موازنة السويد كانت بحدود (115) مليار دولار عام 2011، بالاضافة الى ان التعليم والبحث العلمي في السويد لايكتفي فقط بهذه المبالغ المرصودة من قبل الحكومة، بل هناك دعم من القطاع الخاص ومن الاتحاد الاوربي، وسواها من المنافذ الاخرى، وبالتالي فان الاموال المرصودة تعد كبيرة وكبيرة جدا. ايضا يمكن ملاحظة ان موازنة التعليم والبحث العلمي اكبر من موازنة الدفاع، في حين ان موازنة الامن والدفاع في العراق لعام 2010 هي 15.26% من الموازنة العامة للدولة والنسبة ستزداد اذا اضفنا لها موازنة الامن الوطني والمخابرات في حين ان موازنة وزارة التربية ووزارة التعليم العالي فتبلغ 9.56% من الموازنة العامة للدولة وهذا يعني ان موازنة الامن والدفاع تزيد عن موازنة التعليم والتعليم العالي بمرة ونصف هذا اذا لم نضيف موازنة الاجهزة الامنية الاخرى. كان بودنا في العهد الجديد ان تكون موازنة التعليم العالي والصحة والزراعة والبلديات وسواها من الوزارات الخدمية اكبر من موازنة الدفاع والتسلح. قد نجد مبررا لكبر موازنة الدفاع في السنوات الاولى من العهد الجديد باعتبار ان العراق بحاجة الى اسلحة والى امن نتيجة شراسة الهجمة على العراق، لكننا كعراقيين لانريد

[13]. البيانات ماخوذة من موقع البرلمان السويدي، والبيانات باللغة السويدية، والباحث هو الذي قام بترجمة البيانات، والموقع هو الاتي:
http://www.riksdagen.se/templates/R_Page____18325.aspx
ولزيادة الاطلاع في مجال التعليم العالي يمكن قراءة بحثي حول الكفاءات العراقية المهاجرة والمنشور على الموقع التالي:
http://www.alnoor.se/article.asp?id=140848

في المستقبل القريب ان تكون موازنة الدفاع والتسلح كبيرة وبهذا المستوى، ونتمنى ان تؤخذ وجهة نظرنا بجدية سيما وان الكثير من قادة اليوم كانوا يُصرحون بمثل هذه الملاحظات، وكانوا ينتقدون النظام السابق بنفس هذا النقد.
في عام 2011 كانت موازنة الامن والدفاع حوالي 14.72% من الموازنة العامة للدولة في حين ان موازنة التربية والتعليم العالي كانت 10.5% من الموازنة العامة للدولة، وهذا يعني ان موازنة الدفاع لازالت اكبر من موازنة التربية والتعليم العالي، نعم ازدادت موازنة التربية والتعليم العالي عما كانت عليه عام 2010 لكن الزيادة لازالت لصالح الامن والدفاع والتسلح.
البلدان تبنى بتطوير الموارد البشرية وهذا الامر لايتم الا عن طريق الصرف على قطاعات التربية والتعليم العالي والبحث العلمي، فرئيس اتحاد الجامعات العربية وخلال محاضرة له يذكر [14] ان انفاق الولايات المتحدة الامريكية لوحدها على البحث العلمي يعادل (35%) من قيمة الانفاق العالمي على البحث العلمي، وان نسبة كل مايُنفق على البحث العلمي في العالم العربي هو (0.2%) من الانفاق العالمي وان اسرائيل لوحدها تنفق (0.7%) من الانفاق العالمي، اي ان اسرائيل لوحدها تنفق اكثر من ثلاثة اضعاف انفاق الدول العربية مجتمعة، اما هجرة العقول العربية فقد بيّن أنها أكثر من (35%) من المتعلمين. التساؤل الموضوعي هنا لماذا لازال الكثير من الكفاءات العربية تترك دولنا وتتجه صوب الخارج!!! ولماذا يُبدع العرب في الجامعات الاجنبية ولايُبدع هؤلاء في بلدانهم؟؟؟!! هذه الاسئلة موجّه الى القيادات العراقية والعربية.

12-الموازنة الاستثمارية للفترة (2007 – 2011):

الموازنة الاستثمارية عادة تاتي في الموازنة العامة للبلد تحت مُسمى المشاريع واعادة الاعمار. الموازنة الاستثمارية لعام 2007 بلغت حوالي 5.76 مليار دولار ونسبتها بالنسبة للموازنة العامة للدولة بلغت 17.26%. موازنة عام 2008 الاستثمارية بلغت 26.3 مليار دولار ونسبتها بالنيبة للموازنة العامة بلغت 33.41%. في عام 2009 بلغت الموازنة الاستثمارية 12.8 مليار دولار ونسبتها بالنسبة للموازنة العامة حوالي 21.17%. في عام 2010 بلغت الموازنة الاستثمارية 20.24 مليار دولار ونسبتها بالنسبة للموازنة العامة حوالي 27.97%. عام 2011 بلغت الموازنة الاستثمارية 25.7 مليار دولار ونسبتها كانت 31.1% بالنسبة الى الموازنة العامة للدولة. في عام 2012 بلغت الموازنة الاستثمارية حوالي 34 مليار دولار [15] ونسبتها بلغت حوالي 33% بالنسبة الى الموازنة الامة للدولة.

الموازنة الاستثمارية للفترة 2007 – 2012 بلغت حوالي 124.828.173.317 مليار دولار، وهو مبلغ ليس بالقليل، نعم العراق كبلد تعرّض الى الكثير من الحروب والحصار والاهمال المتعمد من قبل النظام البائد، وبناه التحتية متهرئة، لكن المبلغ المصروف مبلغ لايستهان به وهو يُنجز شيئا ما، لكننا لانرى مايُقابل هذه المبالغ من مشاريع على الارض؟؟!!

بعض المسؤولين صرّح بان العراق يحتاج بحدود 300- 400 مليار دولار لكي يتم بناء بُناه التحتية. بناء على هذا التقدير لو اننا حسبنا ما تم صرفه خلال المرحلة الماضية لكان المبلغ المصروف بحدود 150 مليار دولار – هذا اضفنا ماتم صرفة خلال الفترة 2003-2006 للفترة الماضية – وهذا يعني ان العراق قد انجز حوالي 37.5% الى 50% من بناه التحتية وفقا لتقديرات المسؤولين العراقين – هذا اذا سلمنا بهكذا تقدير – فاين هذه الحوالي 45% من المشاريع المُنجزة ؟؟؟!! لاشيء على الارض من مشاريع وبنى تحتية يُقابل هذه المبالغ المصروفة. اذا اين ذهبت الاموال؟؟!! لاشك ان هناك فساد وفساد كبير وبالتالي على المسؤولين جميعا تقع مسؤولية هذا الفساد، ولايحق للمسؤولين التملص او الهروب من مسؤولياتهم، وبالطبع فان المسؤولية تتناسب طرديا مع كبر الموقع والصلاحيات الممنوحة لهذا المسؤول او ذاك.

---

[14]. محاضرة رئيس اتحاد الجامعات العربية جاءت على هامش زيارته للمغرب لبحث ترتيبات عقد المؤتمر العام للاتحاد في جامعة سيدي محمد بن عبدالله في شهر آذار 2012. انظر موقع اتحاد الجامعات العربية الاتي:
http://www.aaru.edu.jo/index.php?option=com_content&task=view&id=530&Itemid=6

[15]. نقلا عن الموقع الرسمي للمكتبة القانونية العراقية للحكم المحلي والتي اوردت الموازنة العراقية لعام 2012 وعلى العنوان التالي:
http://www.iraq-lg-law.org/ar/webfm_send/1305

الاستنتاجات:

هناك جملة من الاستنتاجات التي توصل لها الباحث - من خلال هذه الرحلة المملوءة بالارقام والنسب والجداول والاشكال- وتتمثل بالتالي:

1- ان جملة المبالغ المرصودة من خلال الموازنة العراقية وللفترة من 2007-2011 كانت اكثر من (326) مليار دولار ولو اضفنا موازنة عام 2012 لبلغت المبالغ المصروفة للفترة 2007-2012 حوالي (426) مليار دولار امريكي، وسوف تصبح اكثر من ذلك اذا مااضيفت موازنة تكميلية هذا العام. لو اضفنا موازنة الاعوام من 2003-2006 لبلغت قيمة الموازنات للفترة من 2003-2012 مبالغ كبيرة جدا وهي تزيد عن (538) مليار دولار [16].

2-المبالغ المصروفة من خلال الموازنات للفترة 2007-2012 كبيرة جدا، لكن المفارقة الكبيرة تكمن في انه لايوجد على الارض مايقابل او يوازي هذه المبالغ الكبيرة من مشاريع او خدمات، فليس هناك كهرباء، ولازال هناك نقص في عدد المدارس بل وهناك مدارس طينية ومن القصب والبردي حتى اللحظة. هناك نقص في المياه الصالحة للشرب، وهناك نقص في الطرق، اما المدن العراقية فهي تضج بالمخلفات والازبال والسكراب، حتى ان افقر الدول في العالم افضل من العراق في هذا المجال، وهذا الامر يُعدُّ امرا مخجلا.

3-هناك ترهل واضح في الجهاز الاداري العراقي، وهذا واضح من كبر الموازنة التشغيلية في العراق والتي تمثل حوالي 70% من الموازنة العامة للدولة.

4-هناك سوء توزيع فيما يخص الاموال المرصودة بين المؤسسات والوزارات، فهناك قطاعات ووزارات مهمة ينبغي ان ترصد لها موازنات اكبر مما هي عليه. ينبغي ان توضع سياسة واضحة فيما يخص الاولويات، وقد اشار الباحث الى هذا الامر عندما تحدث عن مصاريف مجلس الرئاسة ومجلس الوزراء ومجلس النواب والمجالس المحلية.

5-الموازنات المرصودة للدفاع والامن كبيرة جدا وهي اكبر من موازنات التعليم والصحة وسواها من القطاعات المهمة، وهذا الامر يحتاج الى اعادة النظر فيه كليا.

6-ان ما يُرصد للفرد العراقي من خلال الموازنة العراقية هو اكثر مما يُرصد للافراد في الدول المجاورة للعراق ومع ذلك فان الخدمات المُقدّمة للفرد العراقي متدنية وسيئة للغاية لاتتناسب مع المبالغ المرصودة.

7-لواحتسبنا معدلا مقبولا [17] فيما يخص قيمة الموازنة الاستثمارية في العراق لكانت بحدود 25% من الموازنة العامة للدولة وهي نسبة قليلة مقارنة بالموازنة التشغيلية والتي تستنزف الموازنة العامة للدولة. بلغت الموازنة الاستثمارية للفترة 2007-2012 حوالي 125 مليار دولار واذا اضفنا الموازنات الاستثمارية للسنوات الماضية اي الفترة 2003-2006 لبلغ قيمة هذه الموازنة الاستثمارية حوالي 150 مليار دولار وهو مبلغ لايُستهان به، وهو على الاقل يُنجز لنا شيئا ما على الارض، وهذا ما لانراه في العراق. مانراه في العراق هو حصول الاسوء فالمدن العراقية تضج " بالازبال" ولانرى ان هناك مشاريع واعمار يُلفت الناظر!!! فاين ذهبت كل تلك الاموال!!!!

الحديث في هذا المجال طويل والاستنتاجات كثيرة للذي يريد ان يُحلل ويبحث كثيرا، لكنّ الباحث يكتفي بهذا القدر، وعلى مؤسسات الدولة التوسع في هذا المجال سواء لتصحيح المسارات او متابعة الفساد المستشري في البلد.

---

[16]. نقلا عن المواقع التالية:

http://www.zowaa.org/Arabic/articles/art%20250712-1.htm

http://www.iraq-lg-law.org/ar/webfm_send/1249

[17]. من خلال متابعة الباحث للموازنة الاستثمارية للعراق فهي كانت تتراوح من 20% الى 33% وبالتالي فان المعدل سيكون بحدود 26.5 ومن باب الاحتياط جعلناه 25%، يُذكر ان موازنة عام 2012 اكثر من 100 مليار دولار ونسبة الموازنة الاستثمارية لعام 2012 كانت 33% وهذا يعني ان قيمة الموازنة الاستثمارية هو 33 مليار دولار لهذا العام، ومن ثم فان المبالغ المستخرجة من خلال المعدل المفترض هو اقل بكثير من الواقع الفعلي، ولكن نقص البيانات التفصيلية هو الذي منع الباحث من استخراج قيمة الموازنة الاستثمارية على وجه الدقة للفترة الماضية الممتدة من 2003 الى 2012.

التوصيات:

1-ينبغي زيادة نسبة الموازنة الاستثمارية بالنسبة الى الموازنة العامة، لان الموازنة الاستثمارية لها اهمية كبيرة فيما يخص اعادة الاعمار والتنمية.

2-تمثل نسبة الموازنة التشغيلية الى الموازنة العامة للبلد نسبة كبيرة وهي تتراوح بحدود 70%، وهذا الامر متأتي من كبر الجهاز الحكومي العراقي والذي يحتاج الى اعادة النظر بحجم هذا الجهاز. كل المؤشرات تشير الى وجود بطالة مقنعة بهذاالجهاز، لذا ينبغي اعداد دراسات عملية في هذا المجال، لكي يتم معالجة هذه المشكلة بصورة علمية وواقعية.

3-اجراء مراجعة ورقابة بعديّة لكل المشاريع المُقامة في العراق ومحاولة احتساب كُلف هذه المشاريع ولو بصورة تقديرية لمعرفة حجم الفساد المستشري. ينبغي ملاحظة طبيعة هذه المشاريع وعمرها التصميمي ومقارنته بالواقع، فهناك معلومات تشير الى ان هناك مشاريع رديئة واخرى وهمية لاتوجد الا على الورق، لذا ينبغي مراجعة هذا الامر لان المبالغ المصروفة على مشاريع اعادة الاعمار لاتتناسب مع المشاريع المقامة على الارض.

4-اصدار قوانين صارمة في مجال مكافحة الفساد بحيث تعتبر هذه القوانين عملية الفساد عملية ارهابية ولاتسقط مثل هذه الجرائم بالتقادم. هنا في اوربا القوانين تعتبر المتهرب من الضريبة صاحب جريمة فما بالكم بالفساد!!! نعم القوانين هنا لاتتساهل في مجال الجرائم الاقتصادية، لان اي تساهل يعني ضياع النظام ودمار الدولة والمجتمع وهذا ما لايُسمح به مطلقا.

5-تحديد صلاحيات اجهزة مكافحة الفساد وبالتالي تحديد مسؤولية كل جهاز رقابي في العراق لكي يتم تقييم كل جهاز حسب صلاحياته ومسؤولياته.

6-ينبغي اجراء عملية تقييم لكل مؤسسة ادارية في نهاية السنة المالية ومعرفة المُنجز ومقارنته بالمُخطط لمعرفة اداء كل جهاز وبدقة من اجل اجراء تقييم واقعي لمؤسسات الدولة ومن ثم تحديد الخلل اذا ما كان هناك خلل وتصحيح هذا الخلل.

7-تخفيض نفقات الاجهزة التنفيذية والتشريعية العراقية والتي تستنزف مبالغ كبيرة لايستهان بها، وهذه العملية تتم عن طريق تخفيض اعداد الموظفين والمنتسبين وايضا تخفيض رواتب المسؤولين والتي لازالت عالية جدا حتى مقارنة بالبلدان المتقدمة.

8-تخفيض موازنة الامن والدفاع قدر المستطاع، وبالمقابل زيادة موازنة الصحة والتعليم والزراعة وسواها من قطاعات منتجة تعود على البلد بالخير والمنفعة.

9-اعداد قاعدة بيانات متكاملة فيما يخص العراق وقطاعاته المختلفة ويُحبذ الاسراع في اعداد هذا المشروع لاهميته ومساهمته الفعالة في اعداد التخطيط العلمي للبلد.

10-اصدار كتاب من قبل وزارة التخطيط يُلخص فيه كافة منجزات واعمال مؤسسات ووزارات الدولة خلال كل سنة مالية من اجل اطلاع الباحثين والمؤسسات المختلفة على ماتم انجازه، وهذا الامر يُعدّ جزء من الشفافية.

التوصيات كثيرة لكن الباحث يكتفي بهذا القدر ويترك الباقي لاجهزة الدولة ولمراكز البحوث – هذا اذا كانت هناك مراكز بحوث يُعتد بها في مؤسسات الدولة العراقية – وللحكومة العراقية وللباحثين.

المراجع:

1- الحيالي، وليد (2004). الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، عمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

2- جولدبرج، مايكل وجريس، لورنا وهلمس، بريجيت، وآخرون (2002). التحليل المالي، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء CGAP

3- عقل، مفلح محمد (2006). مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، عمان، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ط1

4- النعيمي، عدنان تايه والساقي، سعدون مهدي وآخرين (2007). الإدارة المالية، عمان، دار المسيرة، ط1

5- الجمعية السعودية للمحاسبة، (2005). المعلومات المحاسبية ودورها في أسواق الأسهم، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

6-موقع وزارة المالية التالي:
http://mof.gov.iq/PageViewer.aspx?id=33

7-البصري، علي (2010). التكاليف الاقتصادية والاجتماعية لحوادث المرور في العراق.

8-موقع الجزيرة الاتي:
http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/b48b2487-31ec-42b6-aa17-982bd4ce6b68

9-مو قع اربين بزنس التالي:

http://arabic.arabianbusiness.com/society/politics-economics/2009/dec/9/32769/

10-موقع البرلمان السويدي الرسمي التالي:
http://www.riksdagen.se/

11-البصري، علي (2010). الادارة الاستراتيجية والاستثمار الامثل للكفاءات العراقية.

12-موقع اتحاد الجامعات العربية الرسمي التالي:

http://www.aaru.edu.jo/index.php

13- الموقع الرسمي للحركة الديمقراطية الاشورية التالي:
http://www.zowaa.org/Arabic/articles/art%20250712-1.htm

14-الموقع الرسمي للمكتبة القانونية العراقية للحكم المحلي التالي:
http://www.iraq-lg-law.org/ar

علي البصري- تدريسي في الاكاديمية العربية في الدنمارك

2012